

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٠٨

الاثنين، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد تشوركين
الأرجنتين السيد أويارسابال
الأردن السيد عميش
أستراليا السيدة كينغ
تشاد السيد مانغارال
جمهورية كوريا السيد أوه جون
رواندا السيد ندوهونغوريهي
شيلي السيد إراسواريس
الصين السيد وانغ مين
فرنسا السيد لاميك
لكسمبرغ السيد مايس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
نيجيريا السيد لارو
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/68)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1423100 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الى الاشتراك في هذه الجلسة. باسم المجلس، أرحب بالسيد ظريف الذي يشارك في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بريشتينا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم ثاتشي الى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن ألفت أنباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/2014/68، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن قلبي لرئيس المجلس ولجميع أعضاء مجلس الأمن الجدد على انتخابهم في هذه الهيئة.

وفي البيان الذي أدلى به اليوم، لا بد أن أنوه بالتقدم الملحوظ الذي أحرز خلال عام ٢٠١٣. فقد كان عاما شهد تغييرات كبرى، فضلا عن إحراز تقدم سياسي، لا سيما من خلال الإنجاز التاريخي، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وما برح الأساس الضروري لإحراز ذلك التقدم زيادة مستوى الثقة المتبادلة والاتصال المباشر بين الطرفين، الأمر الذي استمر بصرف النظر عن الاختلافات والتزاعات على تفاصيل التنفيذ. ومرة أخرى أود أن أشيد برئيسي الوزراء على جهودهما المستمرة لتحقيق المصالحة وبناء الثقة، التي تستحق الثناء على تيسيرها ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية، كاثارين آشتون.

وبعد الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس (أنظر S/PV.7064)، استكمل بصورة ناجحة اتخاذ عدة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بصاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن، على اضطراره بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأنا على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن تقديري العميق للسفير الحسين ولوفد بلده على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/68)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا الى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيكا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، وأطلب من موظف المراسم ان يصطحبه الى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد إيفيكا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، الى مقعده على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل

ملايسات وخلفية هذه الهجمات وغيرها من الجرائم الكبرى، فإنها ستستمر، ما بقيت دون حل، في زيادة الإحساس بعدم الأمن وإفلات الجناة ومن يوفرون لهم الدعم والحماية من العقاب. وتعاون جميع الأطراف بصورة نشطة في تسوية هذه القضايا أمر ضروري لتطبيع الحالة في شمال كوسوفو.

وفي الوقت نفسه، فقد حدث تقدم في تنفيذ الاتفاقات الأخرى في عدة مجالات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ التبادل المنتظم للمعلومات بين السلطات المعنية بالإيرادات من خلال نظام تبادل البيانات المتعلقة بالمكوس التابع للمفوضية الأوروبية، وهو ما يمثل وفاء بالتزام مشترك قدمه الطرفان. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تحصيل الرسوم عند نقطي العبور الرئيسيتين في الشمال. وجاء ذلك عقب التوصل إلى اتفاق آخر على إدارة الأموال التي يجري تحصيلها هناك عن طريق حساب خاص.

وفي مثال أحدث، سلمت بلغراد، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ومن خلال الاتحاد الأوروبي، بريشتينا الدفعة الأولى من السجلات المساحية الرقمية. وكان ذلك بمثابة البداية لإجراء مقارنة شاملة والتوفيق بين سجلات الممتلكات في كوسوفو، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ انتهاء الصراع.

وعلى الرغم من نجاح إجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو بوجه عام، شهدنا ببطء في إنشاء إدارات جديدة في بلديات شمال كوسوفو. وفي الواقع، فقد تم أخيراً وبعد سلسلة من التأجيلات تنصيب المجالس البلدية المنتخبة حديثاً، وذلك في ١١ كانون الثاني/يناير، اليوم الأخير من الموعد النهائي الرسمي. وفي هذه اللحظة تحديداً، خلال الساعات الأخيرة من الموعد النهائي، تجتمع المجالس البلدية للبلديات الشمالية الأربع لمناقشة واعتماد النظام الأساسي لكل منها. وفي بلدية ميتروفيتشا الشمالية، استلزم قرار العمدة المنتخب برفض أداء اليمين إجراء انتخابات جديدة لاختيار عمدة،

خطوات ملموسة إضافية. وبنهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، استكمل توجيه حوالي ٨٠ من ضباط الشرطة الصرب وانتقلهم إلى شرطة كوسوفو. وخلال فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع بعد ذلك، ارتفع العدد الإجمالي إلى ١٤٢ ضابطاً نشروا بالفعل للخدمة الفعلية في القيادة الإقليمية الشمالية. ومن المتوقع استكمال توجيه حوالي ١٠٠ ضابطاً إضافي وتولي مهامهم في الشمال بنهاية هذا الأسبوع.

ولم يستكمل بعد تنفيذ البنود المتفق عليها فيما يتعلق بالجهاز القضائي في شمال كوسوفو، بالرغم من إحراز بعض التقدم خلال المناقشات الرفيعة المستوى التي جرت قبل فترة قصيرة في بروكسل، في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وينبغي حث كلا الطرفين على المضي بسرعة نحو اختتام المناقشة، ومن المأمول خلال الجولة الثانية والعشرين للمحادثات الرفيعة المستوى، المقرر عقدها بعد غد في بروكسل. وعلى كلا الجانبين أن يبديا من المرونة بشأن تلك الترتيبات المقبلة ما من شأنه أن يكفل أقصى قدر من الحصول على العدالة وتعزيز ثقة الجمهور العام بالنظام.

ويتسم بناء المزيد من الثقة بالشرطة والجهاز القضائي في جميع أنحاء كوسوفو بأهمية قصوى، لا سيما فيما يخص تنفيذ قداما في شمال كوسوفو. ويؤكد على تلك الأهمية قضيتان أخيرتان لم تحسما بعد. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، اغتيل بالقرب من منزله ديميتري يانيتشيفيتس، أحد الأعضاء المنتخبين حديثاً في مجلس بلدية شمال كوسوفو.

وعلى الرغم من أن الدوافع لا تزال غير معروفة، فإن القتل جاء عقب هجمات عنيفة متكررة تعرض لها نفس الشخص وممتلكاته في السنوات الأخيرة. ولا تزال جريمة القتل المؤسفة لمسؤول ليتواني في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، يدعى أودريوس شينافيشيوس، في هجوم جبان على قافلة تابعة للبعثة لغزا دون حل. وبغض النظر عن

إجراؤها لجمعية كوسوفو وحول مسألة الإصلاح الانتخابي، بهدف ضمان المزيد من الشفافية والبساطة والشمول، بما في ذلك استكمال القوائم الانتخابية. كما جرى تبادل للآراء حول إمكانية إجراء تعديلات دستورية، ولا سيما تلك المتعلقة بما يسمى المقاعد المحجوزة لمثلي الأقليات. ولم تنته تلك المناقشات في الوقت الحاضر، ولكن نتائجها ستكون حاسمة في تمهيد الطريق أمام توسيع نطاق مشاركة صرب كوسوفو والأقليات الأخرى في الانتخابات التشريعية لكوسوفو.

وبخصوص السياق الأوسع للسلم والأمن الدوليين، وهي مسألة أثرت في قاعة المجلس، أود أن أشير إلى المناقشة التي جرت في كوسوفو أيضا حول مشاركة سكان محليين في صراعات تدور في مناطق أخرى، مثل سوريا. وقد اقترحت سلطات كوسوفو في الأسبوع الماضي على جمعية كوسوفو مشروع قانون من شأنه أن يحظر ويحرم مشاركة أبناء كوسوفو في الصراعات المسلحة في الخارج.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2014/68)، فقد أحرز بعض التقدم في بيان مصير الأشخاص المفقودين جراء الصراع، مع اكتشاف رفات بشرية في موقع يشتبه بأنه مقبرة جماعية في جنوب صربيا. ومن المقرر استئناف أعمال الحفر، التي علقت بسبب فصل الشتاء، في الربيع. ومع ذلك، فإن عددا كبيرا جدا من الأسر على كلا الجانبين لم تحصل بعد على أي معلومة بشأن مصير أحبائهم المفقودين. ومن الضروري أن يتقدم الأفراد والمؤسسات الذين لديهم أي معلومات عن مصير المفقودين لتوفير المساعدة في التوصل إلى إسدال الستار على هذا الفصل المؤلم. والتقدم المحرز بشأن تلك المسألة الهامة، فضلا عن إيجاد آلية مناسبة لتعويض الأسر المتضررة، سيسهم إسهاما كبيرا في تيسير المزيد من المصالحة والاندماج بين طوائف كوسوفو، فضلا عن تعزيز تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا.

والتي من المقرر الآن إجراؤها في ٢٣ شباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب القبض على أوليفر إيفانوفيتش، وهو من القادة السياسيين المحليين البارزين لصرب كوسوفو ومرشح لمنصب العمدة في ميتروفيتشا الشمالية، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجريمة قتل مشددة في نشوب توترات محلية، مما فجر احتجاجات ودعوات عامة من أجل إطلاق سراحه لحين محاكمته. وهذه الحالة مؤشر على التحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل وعلى حساسية هذا الأمر.

وبينما سيكون تشكيل الإدارات البلدية بالكامل معلما هاما، فإن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية سيمثل خطوة رئيسية أخرى في التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ولضمان فعالية واستدامة الإدارات البلدية الجديدة، ينبغي دعمها بالموارد والمشاركة السياسية على السواء من قبل جميع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين من خلال آلية مساعدة جيدة التنسيق.

وينبغي معالجة مشاعر القلق العميق السائدة في أوساط عامة الناس في الشمال إزاء آثار عمليات الانتقال السياسي الجارية على حياتهم اليومية عن طريق بذل جهود حثيثة لتحقيق تقدم ملموس في تحسين الهياكل الأساسية المحلية وتقديم الخدمات العامة وفي كفالة إنفاذ القانون بصورة موثوقة تنم عن التجاوب. وثمة طلبات وتوقعات كبيرة لدى السكان من العمد وأعضاء المجالس البلدية المنتخبين حديثا. وهم سيحتاجون إلى دعم ثابت في مرحلة مبكرة من أجل تلبية التوقعات المعقولة.

وبخصوص المستقبل، فإن المشاركة الدولية ستكون حاسمة لتمكين صرب كوسوفو من ممارسة حقهم في الانتخاب في الانتخابات البرلمانية الصربية المبكرة المقرر إجراؤها في ١٦ آذار/مارس. وجرت أيضا مناقشات مستفيضة بين جهات سياسية فاعلة من سكان كوسوفو المحليين بشأن الانتخابات المحتمل

لقد حدثت تطورات كبيرة خلال العام المنقضي، يمثل العديد منها إنجازات كبيرة بشأن المسائل المعلقة منذ نهاية الصراع. وبرز المنظور الأوروبي، فضلا عن التيسير الفعال بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، بوصفهما من الأدوات الأساسية للتقدم السياسي ولتشجيع الإصلاح والتحديث التدريجي للمؤسسات العامة في كوسوفو.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أشار مجلس الاتحاد الأوروبي إلى بدء مفاوضات حول اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو وأحاط علما باعتراف المفوضية الأوروبية الانتهاء من المفاوضات خلال عام ٢٠١٤. واعتمد المجلس أيضا موقفا عاما للاتحاد الأوروبي ينص على بدء مفاوضات الانضمام مع صربيا، وجرى تدشين المؤتمر الحكومي الدولي الأول مع صربيا في ٢١ كانون الثاني/يناير. وفي السياق الأعم للتقدم الذي أحرزه الطرفان في علاقات كل منهما مع المؤسسات الأوروبية، من الواضح أيضا أن تقدم مساعدة أوروبية كبيرة إلى المشاريع والبرامج المحلية في كوسوفو سيظل أمرا محوريا.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التنسيق بعناية بين مشاريع المساعدة المقدمة من الجهات المانحة على الصعيد الثنائي وجميع الجهود الأخرى على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، فإن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها تمثل شريكا مستعدا وقادرا على إضافة قيمة إلى هذا الجهد. وترحب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، من جانبها، بتلك العمليات وستواصل المشاركة الكاملة في الجهود المنسقة، مستخدمة مواردها وعلاقتها مع جميع الطوائف من أجل بناء الثقة على أرض الواقع. وسيكون من الضروري أن توطد بلغراد وبريشيتينا التقدم التاريخي الذي تحقق حتى الآن وأن تسويا بشكل تدريجي، ولكن مطرد، المسائل الكثيرة المعلقة من خلال الحوار.

آمل أيضا أن يرحب أعضاء المجلس، فرديا وجماعيا، بالخطوات العملية التي يتخذها الطرفان في اتجاه تطبيع العلاقات بينهما. وسوف يعزز الإقرار بالتقدم الكبير المحرز والتشجيع على اتخاذ المزيد من الخطوات، بشكل كبير، عزم الجانبين على التغلب على التحديات المتبقية لبناء مستقبل مستقر وسلمي.

أسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لك، سيدي الرئيسة، وجميع أعضاء المجلس، على انخراطكم المفيد مع الطرفين، وعلى دعمكم المتواصل لأعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إنني أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى الانضمام إلى الجهود الرامية إلى إيجاد ظروف إضافية ميدانية، تتيح التنفيذ المستمر للاتفاقات التي توصلنا إليها حتى الآن، لأنني أؤمن إيمانا عميقا بأن ذلك يشكل السبيل الوحيد لبناء الثقة المتبادلة في كوسوفو وميتوهيا. ومن دون هذه الثقة، أخشى ألا تتوفر على دعائم سليمة لإبرام أية اتفاقات مستقبلية.

أنا واثق من أن الاتحاد الأوروبي، سيواصل مد يد العون لنا، رغبة منه في توطيد الأسس، في المقام الأول خلال المفاوضات المقبلة في بروكسل، وكذلك في إطار المفاوضات المتعلقة بالتكامل الأوروبي التي شرعنا فيها. لقد بدأت جمهورية صربيا رسميا في ٢١ كانون الثاني/يناير، عملية الانضمام إلى الاتحاد، التي نحن فخورون للغاية بها، لأننا نعتبر قرار الاتحاد الأوروبي فتح المفاوضات، اعترافا بالجهود التي بذلناها فيما يخص تحديث البلد. ونعتبر أن بداية عملية الانضمام تشكل أيضا دفعة قوية لمواصلة العمل من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الصربي في كوسوفو، مع قناعتنا المتجددة بأن نهجنا البناء فيما يخص تعزيز القيم الأوروبية في المجتمع الصربي، سيجري تقديره تقديرا صحيحا. إن حقيقة بدء مفاوضات الانضمام في ٢١ كانون الثاني/يناير، والنظر طبقا للفصل ٣٥ من شروط العضوية، يشكلان دليلا على أن جمهورية صربيا قد وفّت بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق بروكسل في الوقت المحدد، وقامت بالحوار بروح بناءة.

بالإضافة إلى الحاجة إلى تنفيذ جميع الأحكام الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعديل الإطار القانوني فيما يتعلق بالحريات الدينية، يشير أيضا التقرير المرحلي لكوسوفو لعام ٢٠١٣ الصادر عن المفوضية الأوروبية إلى ضرورة معالجة المشاكل البالغة الأهمية الأخرى، التي تواجه الصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. ويدعو التقرير إلى تحسين تنفيذ الإطار القانوني القائم، وإلى إنفاذ القرارات الرامية لمعالجة

في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومن أجل تحقيق أفضل النتائج، أكثر من أي وقت مضى، فيما يخص تنفيذ اتفاق بروكسل خلال الفترة القادمة، والتمكن من إلقاء نظرة رضا على النتائج المحققة خلال تلك الفترة، يجب علينا وضع قواعد أكثر وضوحا وبناء قدر أكبر بكثير من الثقة.

إننا نقدر كثيرا النهج البناء الذي اتبعته الأمم المتحدة وممثلها الخاص السيد فريد ظريف، إلى جانب المنظمات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. لقد قاموا بتهيئة الظروف الملائمة لكلا الطرفين، من أجل العمل معا على تحسين ظروف المعيشة لجميع السكان في كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. وأعتقد أن المجلس سوف يتفق بشأن ضرورة ألا تعيق الخلافات المتعلقة بوضع كوسوفو وميتوهيا، جهودنا المبذولة للعمل معا من أجل التوصل إلى حلول للمسائل العملية التي أحرّت بريشتينا النظر فيها لسنوات عديدة.

بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها جميع الأطراف الفاعلة في المفاوضات، جرى تحقيق نجاحات كبيرة، أشار إليها تقرير الأمين العام (S/2014/68). واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر البارونة آشتن على وساطتها الحكيمة والصبورة، بالنسبة عن الاتحاد الأوروبي، في المفاوضات بين بلغراد وبريشتينا.

ويكتسي الصبر والحكمة اللذان ساعدانا على التغلب على الفراغ الذي امتد لعقود طويلة، أهمية أساسية لعملية تطبيع العلاقات، التي تشكل شرطا مسبقا لتطبيع الحياة في كوسوفو وميتوهيا. وإذا تقلص صبرنا وحكمتنا الآن، لن يقتصر الأمر على عدم تحقيقنا لنتائج، بل إننا سنضيع ثقة الشعب، ونضطر إلى الانتظار وقتا طويلا، حتى تتاح لنا فرصة أخرى لإعادة إحياء فكرة التعايش.

الانتخابات المحلية. على الرغم من الاتفاقات، لم يكن وضع المواد الانتخابية محايدا إلا جزئيا؛ وبدأ تسجيل المشردين داخليا عن طريق البريد، بعد تأخير ناهز الشهرين، واستمر خمسة أيام فقط، رغم الاتفاق بأن الوثائق الصربية كانت سليمة أيضا، وكان التحقق من إدراج شخص في قوائم الناخبين الموجودة لدى لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو ممكنا فقط على أساس الرقم الشخصي لكوسوفو، كما لم تتح إمكانية التسجيل عن طريق البريد الإلكتروني لتلك الفئة من الناخبين.

استحووا لي أن أشير إلى أن بطاقة الهوية الخاصة بالمشردين داخليا، قد اعتبرت دليلا على التشريد والهوية في الانتخابات حتى الآن، بينما في الانتخابات المحلية التي جرت في كوسوفو وميتوهيا، اعتبرت بطاقة الهوية الخاصة بالمشردين داخليا أو الشهادة الصادرة عن مفوضية جمهورية صربيا المعنية باللاجئين والهجرة، كدليل على الهوية فقط. رفضت لجنة الانتخابات المركزية، التي اعتبرت عدم وجود أي وسيلة أخرى لإثبات التشرّد الداخلي، الاعتراف بهذه الطريقة بتسجيل المشردين داخليا الذي قامت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وقوائم الناخبين التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الحالة المتعلقة بقوائم الناخبين معقدة للغاية، ولا بد من تحديثها في الوقت المناسب لاستخدامها خلال الانتخابات المقبلة. إن عدد المشردين داخليا، الذين لم يجر إدراجهم في قوائم الناخبين التي وضعتها لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو، كبير رغم استيفائهم لجميع الشروط. ولم يحظ حتى بعض المرشحين للانتخابات بالحق في التصويت، رغم أن اللجنة نفسها أكدت صحة ترشيحهم، وهي ممارسة لم يسبق لها مثيل في العالم.

إنني أرى من الضروري تسليط الضوء على المشاكل التي واجهت الصرب في عمليات ما قبل الانتخابات والانتخابات

انتهاكات حقوق الإنسان. كما يسلط الضوء على الحاجة إلى تبسيط وترشيد البنية المؤسسية المعقدة والمتداخلة الخاصة بالإبلاغ عن تلك الحقوق، وكذلك لتعزيزها، على المستويين المركزي والمحلي على حد سواء. ويشير إلى استمرار الهجمات على المواقع التراثية الدينية، ولا سيما التدنيس الواسع النطاق للكنائس والمقابر الأرثوذكسية الصربية، والحاجة إلى تحسين عملية إعداد تقارير عن تلك الأنشطة ومتابعتها.

ويشير التقرير أيضا إلى ضعف تنفيذ السياسات المناهضة للتمييز، وكذلك إلى استمرار نظر المحاكم في العديد من مطالبات التعويض المتعلقة بالملكية، التي لم تحل بعد، واستمرار النزاعات العرقية بدون مبرر. وينبغي أن تقوم ما تسمى سلطات كوسوفو، كما هو وارد أيضا في التقرير، ببذل المزيد من الجهود من أجل التواصل مع المشردين بشأن نزع ملكية عقاراتهم. ولا يزال يحذر من استدامة عمليات العودة وإعادة الإدماج، الحوادث الجارية التي تؤثر على العائدين وعلى ممتلكاتهم ومواقع تراثهم الديني والثقافي، فضلا عن محدودية فرص الحصول على الخدمات العامة والملكية، وإيقاف عمليات إعادة الملكية أو تأخيرها، وغياب الفرص الاقتصادية.

لقد دعونا الصرب للمشاركة في الانتخابات المحلية في كوسوفو. ويجب علينا، من أجل تشجيعهم أيضا على المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر عقدها في كوسوفو وميتوهيا كخطوة مرغوب فيها، وأعتقد أن ذلك يصب في مصلحتنا المشتركة، أن نركز على القضاء على أوجه القصور التي شابت الانتخابات المحلية الأخيرة. ولم يتناول التقرير أي عقبة من العقبات العديدة التي واجهت الصرب في تلك العمليات، ومنعت العديد منهم من المشاركة في الانتخابات وممارسة حقوقهم المدنية بحرية.

سواصل الإصرار على تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في بروكسل نصا وروحا، ولم يكن الحال كذلك في

توضيح بشأن السماح بانقضاء المهلة القانونية المحددة للبت في استئناف قرار إلقاء القبض عليه.

لا بد للجمهورية الصرب من أن تحتج بقوة على اعتقال أوليفر إيفانوفيتش وأن تطلب إلى مجلس الأمن السعي إلى الإفراج عنه، والاستيضاح عن سبب اعتقاله قبيل إجراء الانتخابات البلدية في شمال كوسوفسكا ميتروفيتشا، كونه أحد المرشحين للانتخابات البلدية. إن هذه الأعمال التي ليس لها ما يبررها قد تهدد السلام والاستقرار الهش في كوسوفو وميتوهيا. لقد أعطت حكومة جمهورية صربيا ضمانات مفادها أن أوليفر إيفانوفيتش، ودراجولوب، ولازا لازيتش وزاركو فاسيلينوفيتش المحتجزين حالياً في كوسوفو وميتوهيا سيكونون متاحين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو طيلة عملية إجراءات المحكمة برمتها.

ستعقد الانتخابات في ميتروفيتشا الشمالية والانتخابات البلدية. وبعد ذلك ستتخذ خطوات لإقامة رابطة/جمعية البلديات الصربية ووضع النظام الأساسي الذي تجري صياغته حالياً. ومع ذلك، يجب أن نذكر إخفاق بريشتينا في إعداد إطار قانوني للممارسات الفعالة لاختصاصات المجتمع المقبل عملاً باتفاق بروكسل، وانعدام الإرادة السياسية لتنفيذ هذا الجزء من الاتفاق. ومن الضروري التوصل إلى اتفاق أساسي بشأن تمثيل الطائفة الصربية في المؤسسات المركزية في بريشتينا في الأجل الطويل مع توفر صورة واضحة لمشاركتها في الأجهزة الحكومية وفي جملة أمور، تنظيم أساليب التمويل، والاتصال مع بريشتينا والطرائق اللازمة لعقد انتخابات الحكومة المركزية.

حتى لو كانت المعلومات دقيقة وفقاً لتقييم الأمين العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن انحسار عدد الحوادث بين الطوائف الإثنية، لا يبرئ ذلك ساحة مرتكبي أكثر من ٧٠٠٠ هجوم مادي وقعت منذ عام ١٩٩٩. ومن المؤسف

خشية خلق الانطباع بأنه ما عدا في شمال كوسوفو وميتوهيا، فإن الأمور تسير بسلاسة في مجمل الأماكن الأخرى. وثمة حاجة لمعالجة أوجه القصور تلك، قبل الانتخابات القادمة.

وعلينا أن لا نتجاهل ما ورد في تقرير الأمين العام ومؤداه أنه كانت توجد حوادث عند مراكز الاقتراع في الشمال، وهي حوادث لم تقع في الجولة الثانية من الانتخابات بسبب تدخل القادة السياسيين، وأود أن أضيف إلى ذلك التنظيم المناسب للانتخابات من جانب السلطات. ومن أسف أن التدابير الفعالة الواضحة لم تتخذ قبل عقد الجولة الأولى من الانتخابات.

إن الاغتيال الذي وقع مؤخراً والذي كان ضحيته ديميتري يانيتشيفيتش، المرشح لمجلس بلدية شمال كوسوفسكا ميتروفيتشا، ساعد على تهيئة مناخ من الخوف وعدم الأمن، مناخ بالتأكيد سيبدد آمال بمشاركة الصرب في الانتخابات. إننا نشهد بالضبط ما فتئت في هذه القاعة أحذر من مغبة عواقبه، أي أن عدم معاقبة مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الصرب سيساهم مساهمة كبيرة في تهيئة مناخ يفضي إلى ارتكاب جرائم جديدة، الأمر الذي يجب أن لا يمر من دون عقاب، ونتوقع مثول الجناة أمام العدالة قريباً.

كذلك فإن اعتقال أوليفر إيفانوفيتش لا يساعد في الاستقرار، وهو مرشح آخر لعضوية مجلس بلدية شمال كوسوفسكا ميتروفيتشا ومن أبرز السياسيين الصرب في كوسوفو وميتوهيا. تلك دلالة على مشكلة أخرى حذرت من مغبتها لسنوات وتتوقع حلها. بينما قد لا توجد اتهامات سرية في كوسوفو وميتوهيا، فإن الشهود الذين يتعين عليهم الإدلاء بشهادتهم بعد ١٥ عاماً من الجرائم المزعوم ارتكابها سيقومون بذلك. على أساس هذه الشهادة بالتحديد تم إلقاء القبض على إيفانوفيتش المحتجز حالياً في سجن في بريشتينا. بالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن محكمة الاستئناف من تقديم

ومن المؤسف أن بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات بريشتينا لم تتبع الجودة العالية لهذا النص القانوني بتدابير ملموسة وهامة لتنفيذه، إذ تركت تبايناً كبيراً وتناقضاً صارخاً بينها وتركت حالات من التمييز المباشر تحدث يومياً.

بالتأكيد أن مسألة إعادة الممتلكات لأبناء الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا التي يمثل الصرب الأغلبية في تلك الطوائف مسألة متجسدة في قضية حقوق الأقليات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك القضية المفتوحة للممتلكات العائدة لدولة صربيا والكنيسة الصربية الأرثوذكسية. ومن المؤسف أن الآليات القانونية التي بدأها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بهدف معالجة قضايا الملكية ومساعدة المحاكم للحد من عدد الدعاوى التي لم تحسم بعد، وتوفير الحماية للأفراد في حالات انتهاك حقوق الإنسان، كلها لم تحقق النتائج المرجوة. إن هذا النوع من التفاضل يمثل ٤٠ في المائة من العدد الإجمالي للقضايا التي لم تحسم بعد أمام محاكم كوسوفو وميتوهيا. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد كبير من وثائق الملكية الموزعة مما يشكل عقبة أخرى أمام مناصرة ودعم حقوق الملكية. لقد تم تسجيل ٤٠.٠٠٠ دعوى تقريباً في دائرة التسجيل العقاري تتعلق باسترداد الأراضي، بينما وفقاً للبيانات غير الرسمية تم اغتصاب ٧٠٠.٠٠٠ قطعة أرض تقريباً. وثمة مشكلة أخرى تؤثر على الممتلكات، ألا وهي عدم توفير الحماية المناسبة من عمليات إعادة التملك غير المشروعة المتكررة التي تتم بعد الإخلاء. وعلاوة على ذلك، صودرت ممتلكات الصرب في كوسوفو وميتوهيا في أعقاب إصدار سلطات كوسوفو القرار المزعوم لأغراض تشييد الطريق السريع. وفي بلدية غراتشانيتسا، على سبيل المثال، حوالي ١٧٠ من أصل ٢١٣ من الممتلكات المصادرة تعود إلى الصرب.

أبلغنا مؤخراً بأن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو تهدف إلى تغيير الوضع القانوني لمزيج ترييتشا التي تمثل جمهورية صربيا الأغلبية منه. ويوظف ذلك المزيج عدداً

أنه على الرغم من احتجاجاتنا العديدة لا توجد سجلات مجمعة للجرائم المحفزة عرقياً، وأن الأجهزة المختصة في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا لا تزال دون المستوى المطلوب في سعيها لمحاكمة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم.

على الرغم من أن عدد الهجمات أقل بالمقارنة مع فترات الإبلاغ السابقة، لم تتوقف أبداً الهجمات، كذلك فإن عدد الصرب في كوسوفو وميتوهيا أصبح ضئيلاً جداً. لذلك، ما كان يجب أبداً أن يجري تخفيض عدد الهجمات ليصبح عبارة عن إحصاءات مضللة؛ ولكن ما هو واضح الرسالة التي تعبر عنها الهجمات على أعضاء الطائفة. أن أي جريمة إثنية ذات وطأة خفيفة كافية للتسبب في تقييدات شديدة في حرية حركة الصرب والأفراد غير الألبان الذين يجدون حياتهم عرضة للخطر جراء طائفة معقدة من التقييدات الطفيفة من قبيل تردددهم في السفر بصورة منفردة أو السفر ليلاً أو تقييد خياراتهم من حيث الزمان والمكان للخروج لشراء ما يلزمهم من احتياجاتهم اليومية، أو تقييد استخدامهم للغة الصربية في الأماكن العامة، أو توفير الأمان للذهاب إلى المدرسة وما إلى ذلك. إن الإدانة العامة للأحداث المحفزة عرقياً قد تقطع شوطاً طويلاً نحو تحسين الحوار بين الطوائف العرقية والتسامح والمساعدة في إشاعة الوعي بأن المستقبل يكمن في مجتمع متعدد الأعراق وتقبل العائدين الذين ينتمون إلى مجموعات إثنية أخرى.

إن المعاملة التمييزية الحالية لطوائف الأقليات تجعل من المستحيل على أعضائها أن يعيشوا حياة عادية، لا سيما من حيث التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها قانوناً في الصكوك السارية المفعول في كوسوفو وميتوهيا. وإن القانون المتعلق بالتمييز الذي أعلن عنه الممثل الخاص نفسه يوفر حماية خاصة للأقليات، ويحظر جميع أشكال التمييز ويحمي الفرد ليس فقط من الأفعال التمييزية من جانب الأجهزة العامة، بل يوفر الحماية أيضاً من السلوك التمييزي للأشخاص الاعتباريين والطبيين.

الممتلكات المغتصبة أو حماية الممتلكات من إعادة الاستيلاء عليها بعد الإخلاء.

ويجري منع عملية تملك العائدين، ولا يتوفر لهم أي اختيار حر لمكان عودتهم، ولا تتوفر لهم أي ظروف للعيش المستدام. وحتى إذا قرر العائدون العودة فإن المجتمعات المحلية تبذل قصارى جهدها لتجعلهم يشعرون بأنه لا مقبول ولا مرحب بهم. ففي بلدية كلينا، تم إضرام النار بالفعل في منزلي عائدين خلال العشرة أيام الماضية. وأخيراً وليس آخراً، تستمر المحاولات الرامية إلى تغيير اسم التراث الثقافي والديني الصربي أو القضاء عليه، ومصادرة ممتلكات جمهورية صربيا.

وعلى النحو الذي بينه الأمين العام في تقريره، فإن إحدى أولويات بعثة الأمم المتحدة تتمثل في كفالة احترام حقوق الإنسان. ونحن نعتقد أنه يجب على جميع البعثات الدولية أن تحترم هذه الأولوية، بغض النظر عن الحق الذي ينطوي عليه الأمر. وينبغي أن تكون أكثر وعياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمجتمعات الأقليات في كوسوفو وميتوهيا. ونرى أن بعثة الأمم المتحدة بوصفها الضامن الرئيسي، لا سيما أنه ستم إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي خلال السنة.

أود أن أشير على وجه الخصوص إلى أنه يجب ألا تجري أي مناقشة لتغيير محتمل في نطاق بعثة الاتحاد الأوروبي وولايتها خارج إطار مجلس الأمن، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة هي المنظمة المنسقة لتنظيم الوجود الدولي في كوسوفو وميتوهيا. وأعتقد أن جلسة اليوم هي الفرصة المناسبة للشروع في مناقشة بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي، حيث إن مجلس الأمن هو المحفل الوحيد الملائم للاتفاق على التغييرات في كوسوفو وميتوهيا التي من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم دائم ومستقر في الميدان. ونظراً إلى أنه كان من الضروري أن يعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/44) بشأن ما يسمى بخطة النقاط الست للأمين العام بان كي - مون، أي، إن نشر بعثة

كبيراً من أفراد الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا. مما لا شك فيه أن اعتماد قانون جديد يستهدف تعديل هيكل الملكية والوضع القانوني للمزيج سيمثل خطأ آخر من العمل الانفرادي الذي قد يسفر عن تغيير في الحقوق وفي وضع الموظفين في تريتشا وأبناء الصرب والطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا. إن ذلك سيكون بمثابة مصادرة لممتلكات جمهورية صربيا وانتهاكاً للمبادئ الأساسية لحقوق الملكية.

سيؤدي التغيير في اللوائح القانونية إلى إلغاء حقوق الدائنين. من غير الواضح اليوم كيف ستحل المسألة المتعلقة بمطالبتهم، إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه لا يمكن لأحد المطالبة بدفع مبلغ يزيد عن ٢٦٨ مليون يورو سوى الدائنين الذين سجلوا دعاوى ضد مزيج تريتشا من خلال فريق الإدارة المعني بإنشاء رابطة/جمعية البلديات الصربية.

في هذا السياق، يجري تغيير القوانين المتعلقة بالمجالات التي سوف تظل موضع مناقشة. إن بريشتينا بقيامها بذلك قد بينت هي ذاتها بأنها غير ثابتة في موقفها وغير مستعدة للوفاء بتنفيذ اتفاقات الشرف. وعلاوة على ذلك، يجري تغيير القوانين في مجالات أخرى أيضاً قبل أن يجري التفاوض بشأنها في بروكسل. وعلاوة على ذلك، وفي المجالات التي سبق وأن تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، فإن عدم إظهار بريشتينا للإرادة السياسية اللازمة للبدء بعملية سياسية، كخطوة أولى، لتنفيذ الاتفاق من شأنه أن يغير الإطار القانوني الذي يمكن من تشكيل رابطة/جمعية البلديات الصربية وفقاً للالتزامات بريشتينا.

إن الصرب والأعضاء الذين ينتمون إلى طوائف الأقليات الأخرى في كوسوفو وميتوهيا ما زالوا يواجهون مشاكل. فحرية الحركة لا تزال محدودة أو معرقة بالنسبة لهم. وإن أمنهم وحرية استخدامهم للغة، والوصول إلى المؤسسات، وممارسة حقهم في المشاركة في الانتخابات والتصويت كلها لا تزال مهددة. ولا توجد آليات قائمة تعمل على استرداد

ومحاكمتهم، فإنها تتوقع الحصول على الحقيقة الكاملة بشأن جرائم الحرب التي ارتكبت ضد الصرب في كوسوفو وميتوهيا ومعاقبة جميع المسؤولين عن هذه الجرائم. ويجب ألا يُنظر إلى أسر الضحايا الصرب على أنهم أقل استحقاقاً للعدالة من ضحايا جرائم الحرب الأخرى التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة خلال التسعينات من القرن الماضي.

وقلت خلال مشاركتي في جلسة مجلس الأمن في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ (انظر S/PV.6822) للمرة الأولى بصفتي رئيس وزراء جمهورية صربيا، إن حل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا سيكون واحداً من أهم أولويات الحكومة الجديدة وأنا كنا مستعدين، من خلال الحوار والمفاوضات، للتوصل إلى حل سلمي ومستدام يحترم احتراماً تاماً المصالح المشروعة للصرب والألبان على حد سواء، فضلاً عن سائر السكان الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا.

نحن نريد السلام الدائم. ولكي يستمر السلام، لا بد أن يكون عادلاً. وأقول هذا بوصفي مولوداً في بريزرين، كوسوفو وميتوهيا، المدينة التي كانت عاصمة صربيا في العصور الوسطى. ولا يعيش هناك اليوم سوى ٢٠ صربياً كالأغلبية. ونتيجة للاحتلال من الإمبراطورية العثمانية الذي امتد لخمسة قرون والتطهير العرقي للصرب على أيدي الألبان في القرنين الماضيين، يشكل الألبان أغلبية سكان كوسوفو وميتوهيا اليوم. لكن هذه الحقيقة لا تعطي الألبان الحق في اتخاذ قرار انفرادي بالاستقلال دون موافقة البلد الذي ينفصلون عنه.

وأود أن أكون واضحاً تماماً: صربيا مستعدة للتطبيع والمصالحة في المنطقة، من أجل مصالح الناس العاديين في المقام الأول. كما أن صربيا مستعدة للحوار بهدف التوصل إلى حل شامل، ولكنها ليست على استعداد لقبول إعلان الاستقلال من جانب واحد في كوسوفو وميتوهيا ولن تقبل به أبداً. ونحن نحذر بريشتينا ألا تسيء تأويل استعداد صربيا لإجراء الحوار

الاتحاد الأوروبي في إطار مظلة بعثة الأمم المتحدة؛ أليس موافقة تلك الهيئة أيضاً ضرورية لإحداث تغيير كبير في ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي ونطاقها؟ وينبغي لنقطة الانطلاق في تحديد التدابير التي ستتخذ لتحسين إسهام الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وميتوهيا أن تكون تقرير الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأوروبي حتى الآن. وتتوقع جمهورية صربيا بدء مناقشة بشأن ذلك الموضوع، وسوف تشارك فيها بصورة بناءة.

وباختصار، وبسبب الافتقار إلى الثقة المتبادلة، أعتقد أنه من أجل تنفيذ جميع الاتفاقات، من الضروري أن يكون هناك وجود دولي في كوسوفو وميتوهيا. ويصدق هذا أيضاً على بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي، وبعثات المنظمات الدولية الأخرى. إن كل اقتراح يدعو إلى إنهاء تلك البعثات، وتقليص نطاقها وتغيير ولايتها، يجب أن يكون موضوعاً لمناقشة جادة والتوصل إلى اتفاق، لئلا يؤثر ذلك على السلام والاستقرار في كوسوفو وميتوهيا، وبالتالي، في المنطقة بأسرها.

ويواصل المسؤولون الصرب المتابعة الدقيقة للتحقيق الذي شرعت به فرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في الادعاءات التي ساقها عضو مجلس الشيوخ السويسري ديك مارتي في تقريره المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالإجماع تقريباً. ووفقاً للتقرير المعنون "المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو"، تم اختطاف مئات من الصرب في كوسوفو قبل صراع عام ١٩٩٩ وخالاه وبعده وأرسلوا إلى معسكرات اعتقال سرية في جمهورية ألبانيا. وفيما بعد تم اختيار العديد منهم للخضوع لعمليات جراحية قسرية قبل الإجهاد عليهم. واستخرجت أعضاؤهم الداخلية وبيعت في السوق السوداء الدولية.

وكما تبذل صربيا كل ما بوسعها للكشف عن جميع الذين ارتكبوا الفظائع ضد السكان الألبان في كوسوفو

في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن النتائج التي تحققت مؤخرا في العملية الثنائية لتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

أود أن أبدأ بأن أثنى أيما ثناء على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون من أجل تحقيق السلام وإحراز التقدم في كوسوفو ومنطقة البلقان. أود أيضا أن أهنئ الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهي الأردن وتشاد وشيلي ولبنان ونيجييريا.

إن إجراء الانتخابات الحرة في جميع أنحاء إقليم كوسوفو استنادا لقانون كوسوفو - التي نظمت بطريقة عادلة وشفافة، وبالتالي المحافظة على أعلى المعايير الدولية - هو أفضل رسالة يمكن أن تبث بها كوسوفو إلى العالم الديمقراطي والأصدقاء وأنصار الديمقراطية في كوسوفو. وتولت هذا المسعى شرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة المحلية. لقد أسفرت جهودهم عن نتائج مميزة لكوسوفو الديمقراطية.

وأدى رؤساء البلديات اليمين القانونية في اجتماع المجالس البلدية في شمال كوسوفو وفقا لقوانين جمهورية كوسوفو ودستورها. وتم احترام نتائج الانتخابات وإرادة الشعب. وبرهن هذا على أنه تمت بنجاح المرحلة الهامة للهيئات البلدية القادرة على أداء وظائفها، وأنها أنجزت وفقا لقوانين جمهورية كوسوفو ودستورها، فضلا عن اتفاق بروكسل المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وللأسف، لم يؤد عمدة بلدية ميتروفيتشا الشمالية القسم وفقا للقوانين السارية في كوسوفو. وبناء على ذلك، فقد ولايته، وفقا لقانون الانتخابات المحلية، ودعا رئيس جمهورية كوسوفو انتخابات بلدية في ميتروفيتشا الشمالية، ومن المتوقع إجراؤها في ٢٣ شباط/فبراير من هذا العام.

والتوصل إلى الحلول الوسط بوصفه ضعفاً، وألا تستخدم هذا الاستعداد لتأكيد إعلان استقلالها الذاتي.

ومن أجل التوصل إلى مصالحة تاريخية بين الشعبين وإيجاد حل شامل لمشكلة كوسوفو وميتوهيا، من الضروري أن يتخذ الطرفان قرارات شجاعة وصعبة. ونحن اضطلعنا بدورنا وسوف نواصل الحوار بمثابة وبأكبر قدر ممكن من الروح البناءة. ومع ذلك، يجب أن تدرك برشتينا أنه لا يوجد حل شامل دائم دون موافقة صربيا وقرار الهيئة التي أحاطبها، مجلس الأمن. لقد مر خمسة عشر عاما على الصراع المسلح في كوسوفو وميتوهيا. وبدلا من الاستمرار في العيش في الماضي وإدانة أحدنا الآخر فقد آن الأوان لكي نجد حلا مستداما للمستقبل.

وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى استخدام الزخم الذي تم توليده بالتوصل إلى حل المشاكل في كوسوفو وميتوهيا، وأنا متأكد أنه لم يتوقع أحد منهما ذلك عندما تكلمت بشأنه قبل ١٨ شهرا، بوصفه فرصة لبناء الاستقرار الدائم والسلام الطويل الأمد في كوسوفو وميتوهيا والمنطقة بأسرها.

وأشكر المجلس على اهتمامه وتفهمه للتحديات التي تواجهها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هاشم ثاتشي.

السيد ثاتشي (تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أحاطب المجلس اليوم في أول جلسة في عام ٢٠١٤ بشأن مسألة كوسوفو، وأن أعرض التقدم الإيجابي المحرز في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وعلى وجه الخصوص، يشمل ذلك الجولة الثانية من الانتخابات المحلية في جميع أرجاء أراضي جمهورية كوسوفو، وإنشاء البلديات المحلية في شمال كوسوفو وعملية الاندماج

والجمارك، ومن المنتظر أن يشهد العام الحالي توقيع مجموعة أخرى من هذه الاتفاقات مع بلدان مختلفة. وقد نوه البنك الدولي بتلك الإنجازات في تقاريره ذات الصلة.

والاستقرار السياسي واحتمال الاندماج الأوروبي يعودان بالفائدة على الاقتصاد. وفي إطار الإشارة إلى جدول الأعمال الأوروبي لكوسوفو، أود هنا أن أشكر البرلمان الأوروبي الذي اعتمد في ١٦ كانون الثاني/يناير القرار المقدم من مقرر البرلمان الأوروبي المعنية بكوسوفو، السيدة أولريك لوناتشيك. وقد اتخذ القرار بأغلبية ساحقة من أعضاء البرلمان الأوروبي من جميع التكتلات السياسية.

ويرحب القرار بالإنجازات والنتائج التي سجلتها كوسوفو خلال الأعوام الستة من مسيرتها كدولة مستقلة ذات سيادة. ويقر بالتقدم المحرز في بناء دولة لكل المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو العقائدي، على الطريق صوب الاندماج الأوروبي.

كما يهنئ التقرير كوسوفو على تحقيق عدد من الإصلاحات السياسية الهامة من قبل السلطات الإدارية والاقتصادية، فضلاً عن مواصلة تشريعها المحلية مع الاتحاد الأوروبي. ويمثل ذلك أحد المعايير المطلوبة للوفاء بشروط تسهيل إصدار تأشيرات الدخول وبناء القدرة على التعامل مع أولويات عملية التكامل الأوروبي الناشئة عن دراسة الجدوى التي قامت بها المفوضية الأوروبية.

وكنتيحة لتلك الإنجازات، يقدم قرار البرلمان الأوروبي لكوسوفو دعماً سياسياً كبيراً، ويدعو الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - إسبانيا واليونان ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص - للاعتراف بجمهورية كوسوفو كدولة مستقلة وذات سيادة. ويعرب القرار أيضاً عن الدعم لتحقيق مزيد من التقدم في عملية تسهيل إصدار تأشيرات الدخول والمفاوضات بشأن عملية اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، ويحث الاتحاد

وقد اتخذت كافة الاستعدادات لهذه العملية، ونتوقع إقبالاً من مواطني ميتروفيتشا الشمالية على التصويت وانتخاب قائد محلي يكون على استعداد لقبول قوانين كوسوفو واحترامها.

في ١٦ كانون الثاني/يناير، ألقى حادث مأساوي مؤسف بظلاله على عملية ما بعد الانتخابات. فقد أثار اغتيال النائب البرلماني ديميتري يانيسييفيتش، مرشح الحزب الليبرالي الصربي المستقل لمنصب رئيس البلدية في ميتروفيتشا الشمالية، شعوراً بالصدمة لدى شعب كوسوفو. وبدون استباق نتائج التحقيق، اسمحو لي أن أعرب عن اعتقادي بأن هذا القتل العمدي قد يكون من تدبير تلك الدوائر التي تواصل السعي لعرقلة انخراط المواطنين من صرب كوسوفو في مؤسسات جمهورية كوسوفو والإسهام فيها. إنه اعتداء على من يدركون الواقع ويسعون جاهدين للعمل من أجل حياة أفضل.

وقد أدانت حكومة كوسوفو وجميع المؤسسات ذات الصلة ذلك العمل الإجرامي - قتل النائب البرلماني - واتصلنا بأسرته لمواسمها في هذه الأيام العصيبة. ونرى أن هذا عمل من أعمال العنف التي لا يمكن التسامح معها، ولهذا السبب، طلبنا من السلطات المختصة التحقيق في القضية وتقديم الجناة للعدالة.

واستمرت الاتجاهات الإيجابية للاستقرار الاقتصادي والمالي في جمهورية كوسوفو، على النحو المبين في ميزانية عام ٢٠١٤. وتبين الميزانية بدقة الموارد المستدامة لدينا وهدف زيادة الرفاه الاجتماعي. وميزانية جمهورية كوسوفو لعام ٢٠١٤ تتفق وتوجيهات صندوق النقد الدولي وتوقع نمواً اقتصادياً بنسبة تزيد على ٤ في المائة، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. في نفس الوقت، ومن خلال العضوية في الآليات المالية العالمية، أصبح من الممكن الحصول على القروض الإنمائية التي تفتح الطريق أمام القطاع الخاص تدريجياً لكي تكون له الريادة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وجرى توقيع مجموعة من الاتفاقات لمنع الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي

الدولي لكرة القدم، إثر اجتماعه مع المسؤولين في اتحادي كرة القدم في كوسوفو وصربيا، إلى توافق في الآراء يتيح لجمهورية كوسوفو اللعب في المباريات الدولية. ونعتبر ذلك خطوة أولى هامة صوب العضوية الكاملة في الآليات الرياضية لكرة القدم الأوروبية والعالمية.

وقد شهدنا تطورات أفضل فيما يتعلق باللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي لكرة اليد، مما يسمح لكوسوفو الآن أن تشارك في المباريات الدولية دون أي شروط.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص، السيد ظريف، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب برئيس الوزراء تاديتش ورئيس الوزراء تاتشي في المجلس مرة أخرى، وأشكرهما على ملاحظتهما. وأثني على رئيسي الوزراء لتفانيهما المستمر في عملية الحوار خلال الأشهر القليلة الماضية.

والولايات المتحدة تهنيئ كوسوفو بنجاح الجولة الثانية للانتخابات التي عقدت في ١ كانون الأول/ديسمبر وكذلك إعادة التصويت في بلديات بارتش وزفيتشان ومترفيتشا الشمالية. إن تنظيمها وإقبال الناخبين عليها بصورة مرتفعة نسبياً يعكس التزام كوسوفو بإجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة ورغبة المواطنين في إسماع صوهم. ونشيد بالتنسيق بين شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لضمان تمكن المواطنين في جميع أنحاء كوسوفو من الإدلاء بأصواتهم في بيئة آمنة.

كما أن مذكره التفاهم بين الشرطة والمدعين العامين لمعالجة التقارير بشأن التخويف والتلاعب في يوم الانتخابات أسهمت أيضاً في نجاح الانتخابات. ونحن نهنيئ رؤساء

الأوروبي على فتح الباب أمام الاندماج الكامل لكوسوفو. واندماج جمهورية كوسوفو في الاتحاد الأوروبي هو هدفنا الأساسي، بل هو السبيل الوحيد لتحديث المنطقة وتوطيد أركانها في إطار الأسرة الأوروبية.

ونجري مفاوضات حالياً مع المفوضية الأوروبية لتحديد مضمون اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وضمان حرية انتقال مواطنينا في منطقة شنغن للاتحاد الأوروبي كعمليتين تعاقديتين مكملتين بالنسبة لكوسوفو. ونجاح المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وإنجاز اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، المتوقع إبرامه بحلول الربيع، في صدارة جدول أعمال الإدارة لدينا.

وبعد أيام قليلة من هذه الجلسة لمجلس الأمن، تحتفل جمهورية كوسوفو بالذكرى السنوية السادسة لإعلان استقلالها، الذي اعترفت به ١٠٥ من البلدان من جميع أرجاء العالم بالفعل. وأود أن أشكر كل البلدان التي اعترفت بكوسوفو، وأدعو البلدان الأخرى، بما في ذلك الدول الأعضاء في المجلس التي لم تعترف بكوسوفو بعد، إلى اتخاذ هذه الخطوة والانضمام إلى العالم الديمقراطي دعماً لكوسوفو كعضو كامل العضوية وعلى قدم المساواة في المجتمع الدولي. فهذا الاعتراف الرسمي بكوسوفو من شأنه الإسهام بشكل مباشر في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

وعلى طريق التكامل هذا، تود حكومة كوسوفو أن تتوجه بالشكر إلى أمانة المدرسة الإقليمية للإدارة العامة، ومقرها في الجبل الأسود، وإلى دول المنطقة الأعضاء في تلك المنظمة على قبول عضوية كوسوفو. ونحن نقر بأن عضوية كوسوفو في المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة ستساعد على زيادة تعزيز التعاون الإقليمي باعتباره شرطاً مسبقاً هاماً لعضوية الاتحاد الأوروبي.

أخيراً، فإن عزلة الرياضيين من كوسوفو التي استمرت لأكثر من عقدين قد انتهت جزئياً، بعد أن توصل الاتحاد

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لجهود التوعية التي تبذلها حكومة كوسوفو إزاء صرب كوسوفو، وخاصة الجهود المبذولة من أجل العمل مع السلطات المحلية بهدف تيسير التكامل وضمان فعالية المؤسسات اللامركزية، فضلا عن تعزيز شمول الجميع على أساس اتفاق نيسان/أبريل. ونحث سلطات كوسوفو على مواصلة توسيع نطاق جهود التوعية هذه، وخصوصا في شمال كوسوفو، كي يتمكن المواطنون العاديون من رؤية أمثلة إيجابية ملموسة لالتزام حكومة كوسوفو إزاء جميع مواطنيها، بغض النظر عن انتمائهم العرقي.

وتدل زيارة رئيس الوزراء تاتشي للأسر الصربية العائدة إلى كلينا وفيداني بمناسبة عيد الميلاد، على ترحيب صادق بعودة الأسر المشردة داخليا إلى كوسوفو مرة أخرى. ومن الضروري أن تواصل الحكومة الجهد المبذول لما فيه مصلحة المجتمع بأسره. ويجب التصدي بقوة للهجمات وأعمال النهب والتحرش التي تستهدف العائدين من صرب كوسوفو، فضلا عن وجوب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ويشكل صون وحماية المواقع الدينية والثقافية جزءا من ذلك الجهد. ونرحب بالتقدم الذي أسفر عن تعديل وجود قوة الأمن الدولية في كوسوفو في بطريكية بيتش - وهي الثامنة بين تسعة من المواقع المحمية دوليا - كي تنتقل مسؤولية حمايتها إلى شرطة كوسوفو. ونواصل تشجيع التنفيذ الكامل للقانون المتعلق بالتراث الثقافي، وإنشاء المنطقة المحمية الخاصة وإنفاذها عن طريق القانون بشأن قرية فيليكا هوتشا.

وأخيرا، نهنئ كوسوفو وصربيا على الإنجازات الهامة التي حققتها مؤخرا نحو نيل عضوية الاتحاد الأوروبي، إذ شرعت كوسوفو في إجراء مفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، في حين بدأت صربيا محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويجب أنؤكد مرة أخرى على تقدير الولايات المتحدة للعدد المتزايد من البلدان التي اعترفت بكوسوفو بوصفها دولة

البلديات وأعضاء المجالس البلدية التي بدأت عملها رسميا في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، بما في ذلك أول امرأة تنتخب عمدة لكوسوفو، ونثني على استعدادهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية وفقا لقانون كوسوفو وإطارها المؤسسي. وندعو القادة المحليين في جميع أنحاء كوسوفو لدعم الحوار والتعاون والاندماج داخل مجتمعاتهم.

والولايات المتحدة تدعم بشكل كامل الحوار بين كوسوفو وصربيا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والاتفاق التاريخي المبرم في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لتطبيع العلاقات. ويستحق رئيسا الوزراء والسيدة آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي منا الثناء والدعم المستمر لجهودهم وحسن قيادتهم.

ويظل الحفاظ على نجاحات الحوار أمر أساسي للاستقرار والمصالحة والتنمية بشكل طويل الأمد في المنطقة، وهو ما يصب في مصلحة جميع المواطنين. والتطبيع بين صربيا وكوسوفو سيتيح فرصا للمجتمعات في البلدين، بما في ذلك فرص العمل والنمو الاقتصادي. والإدماج الجاري للشرطة، واستئناف عمل الجمارك عند البوابات الشمالية وإنشاء صندوق التنمية للشمال هي مجرد جوانب قليلة مما يمكن تحقيقه من خلال الحوار من الأمل والنظام وعودة الأمور إلى طبيعتها.

ونرحب باعتراف رئيسي الوزراء بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تنفيذ جميع ما اتفق عليه. وإذا أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نرى أنه ينبغي أن نحفض عدد التقارير المرفوعة إلى المجلس، بالإضافة إلى تخفيض عدد جلسات المجلس نفسه لكي تتيح لكوسوفو وصربيا الوقت الكافي لتكريس جهودهما للتنفيذ الكامل للحوار، بما في ذلك مسألة إدماج السلطة القضائية في الشمال والموظفين في فرقة حماية المدنيين في إطار كوسوفو، وإزالة العقوبات المتبقية التي تحول دون التنقل الحر والمشروع للأشخاص والسلع.

المرتبطة بإنشاء رابطة للمجالس المحلية الفرعية في كوسوفو، فضلا عن توضيح سلطاتها. ويكتسي إنشاء هيكل فعال يمثل مصالح صرب كوسوفو على النحو الواجب أهمية من حيث قدرته على كفالة الأمن للطائفة الصربية وصون الاستقرار في كوسوفو بأسرها. وفي ذلك الصدد، فإنه ينبغي أن تواصل سلطات ألبان كوسوفو والوجود الدولي تعزيز جهودهما بغية إجراء حوار بين الطوائف العرقية وتوفير مناخ من الثقة. وبدون ذلك، فإن أي حديث عن طابع كوسوفو المتعدد الأعراق يبدو غير واقعي.

ولا تزال لجنة الأقلية الصربية في كوسوفو مثيرة للقلق. ولم يحرز أي تقدم في الجهود الرامية إلى عودة الأشخاص المشردين داخليا. ونحيط علما في ذلك الصدد، بالاستنتاجات التي خلص إليها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، السيد تشالوكا بياني، فيما يتعلق باستمرار التمييز ضد الأقليات على أسس عرقية: متمثلا في ارتفاع معدل البطالة، والقيود المفروضة في مجال التعليم، ومصاعب استعادة الممتلكات التي نهبها ألبان كوسوفو. وقد أكد هذه الحالة أيضا ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأمين المظالم في كوسوفو.

وما زال الأشخاص يخشون الذهاب إلى كوسوفو بسبب تهديدات العنف الناشئة عن دوافع عرقية وعدم وجود ضمانات وحماية أمنية لحقوقهم من جانب السلطات المحلية. وللأسف، فقد ساد اتجاه من شن أهالي كوسوفو الهجمات على المصلين الصرب الذين يسافرون إلى كوسوفو في عيد الميلاد. وتشير هذه الحالة إلى عجز الهياكل الدولية - وعلى رأسها قوات أمن كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو - عن التصدي بصورة فعالة للتصرفات الاستفزازية لألبان كوسوفو.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الإشارات الواردة من بريشتينا فيما يتعلق بالإهاء التدريجي لأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر في حزيران/يونيه. فقد نشرت تلك البعثة بموافقة من مجلس الأمن. وبسبب تلك الموافقة، أنيطت بالبعثة عدة مهام

مستقلة وذات سيادة. وتشير تلك الاعترافات إلى التقدم الذي أحرزته كوسوفو في إجراء الإصلاحات الداخلية، فضلا عن الدينامية الجديدة في العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ويعزز ذلك التقدم الاستقرار في منطقة غرب البلقان. ونشجع البلدان التي لم تعترف بكوسوفو بعد، على تعزيز تلك الجهود من خلال الانضمام إلى ما يزيد على ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعترفت بواقع كوسوفو المستقلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نرحب بمشاركة السيد إيفيكا داتشيتش، رئيس الوزراء الصربي، في جلسة اليوم. ونحن نشاطره الرأي. وقد أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به السيد تاتشي.

ونحن ممتنون للسيد ظريف على عرضه تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتقييمه للحالة في الإقليم S/2014/68.

ولا يزال موقف روسيا إزاء كوسوفو ثابتا كما هو. فنحن نؤيد سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونحن على اقتناع بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال ساري المفعول تماما، وما زال يمثل الأساس القانوني الدولي الملزم للجميع بشأن تسوية مسألة كوسوفو. وتمثل بعثة الأمم المتحدة للوجود الدولي الرئيسي في الإقليم. ولا يجوز لأحد أن يعرقل تنفيذ ولايتها. وندين المحاولات الرامية إلى تفويض الدور الذي تضطلع به البعثة، بما في ذلك، الأحداث التي وقعت أثناء إجراء الانتخابات البلدية في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وندعو بعثة الأمم المتحدة إلى تنفيذ ولايتها على نحو كامل واستباقي، فضلا على التركيز - في جملة أمور - على التصدي للتحديات التي تواجهها في مجالات هامة من قبيل سيادة القانون وحماية حقوق الأقليات العرقية والدينية، وإجراء حوار بين الطوائف، فضلا عن حماية الأماكن الأرثوذكسية المقدسة والمباني الثقافية. ونلاحظ بالحوار المكثف الجاري على أعلى المستويات السياسية بين بلغراد وبريشتينا. وقد أعطيت الأولوية للمسائل

المتحدة على وجه الخصوص، بإجراء الانتخابات المحلية بصورة ناجحة إلى حد كبير في نهاية العام. ونرحب مرة أخرى بالجهود التي بذلتها صربيا وكوسوفو على حد سواء، في التشجيع على الإقبال الكبير على المشاركة في عملية الاقتراع. ووفقا لتقييم بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي - بدعم من ٣٤ فريقا من أفرقة المراقبين المحليين من البعثات الدبلوماسية في بريشتينا - فقد كانت العملية الانتخابية حرة ونزيهة ومنظمة إلى حد كبير. ويدل ذلك على أن بوسع العزم والإرادة السياسية أن يسفرا عن عملية أكثر عدلا ونزاهة.

وترحب المملكة المتحدة بمشاركة مواطنين من البلديات الشمالية الأربع للمرة الأولى في العملية الانتخابية. ونهني منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على اضطلاعها بدور تيسير الانتخابات في الشمال بطريقة ناجحة. ونثني على الترتيبات الأمنية القوية التي اتخذتها شرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة حلف شمال الأطلسي عقب الاضطرابات التي حدثت في ميتروفيتشا الشمالية أثناء الجولة الأولى من الانتخابات.

وما برحنا ندعم العمل المهم الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المساعدة في تنفيذ اتفاقات الحوار، وتحقيق التكامل بين المؤسسات في الشمال الواقعة تحت ولاية كوسوفو، وكذلك المساعدة في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو. ونحن نشجع على المزيد من التعاون بين كوسوفو وصربيا في مسألة الأشخاص المفقودين، بما في ذلك من خلال كلتا اللجنتين الوطنيتين. إن تلك عملية بالغة الحساسية للأسر المعنية وضرورة لتحقيق المصالحة في المنطقة. وتسهم بعثة الاتحاد الأوروبي إسهاما قيما في ذلك العمل، ونشدد على أهمية الإبقاء على إدارة الطب الشرعي التابعة لها كجزء من الاستعراض الاستراتيجي الحالي.

يوضح تقرير الأمين العام (S/2014/68) كذلك أنه لا بد من توطيد التقدم المحرز في عام ٢٠١٣ وجعله أساساً

من قبل بعثة الأمم المتحدة، لم تكن بعثة الاتحاد الأوروبي قادرة على النهوض بها بشكل منفرد. وما دام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا تماما، فقد حُوّلت تلك السلطات لبعثة الاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي، ولا يمكن نقلها إلى طرف ثالث، وخصوصا لمؤسسات بريشتينا المعلنة من جانب واحد.

وما نزال بانتظار انتهاء التحقيق في الادعاءات المتعلقة بممارسات استئصال الأعضاء غير الشرعية، التي حددها المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي، وبدء المحاكمات ذات الصلة. ويجب تقديم جميع مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة إلى العدالة. ويجب أن تجرى تلك المحاكمات بطريقة موضوعية ونزيهة، وألا تكون خاضعة لمعايير المنفعة السياسية المشكوك فيها.

ويساورنا قلق بالغ أيضا إزاء التقارير التي تفيد بمشاركة ألبان كوسوفو في صفوف الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا، من قبيل جبهة النصرة، والدولة الإسلامية في العراق والشام. وللأسف، فإن الزعماء الدينيين والسياسيين في الإقليم لم يدينوا هذه الحقائق. وندعوهم إلى النظر في العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب عن عودة المتشددين إلى إقليم كوسوفو. وبالنسبة للدول الأعضاء، فإن من الواضح أنه لا مفر من انتشار مزيد من التطرف سواء في غرب البلقان أم في الاتحاد الأوروبي، في ذلك الصدد.

السيد تاثام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. ويسعدني أيضا أن أرحب في المجلس بدولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، ودولة السيد إيفيكا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا.

تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لتقرير الأمين العام الشامل (S/2014/68). وكما يلاحظ التقرير، فقد شهد عام ٢٠١٣ إحراز تقدم سياسي كبير في كوسوفو. وتنوه المملكة

ترحب المملكة المتحدة باستمرار التوجه على الصعيد الدولي نحو المزيد من الاعتراف بكوسوفو، وتحت البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو على القيام بذلك، لتسهم بالتالي في الاستقرار الإقليمي.

وأخيراً، فإن مما يثلج الصدر أن نستعرض مرة أخرى تقريراً للأمين العام يشير إلى إحراز تقدم كبير في كوسوفو؛ ونأمل، بالطبع، أن يدوم ذلك. وبالنظر إلى الاتجاه المشجع، فإن المملكة المتحدة تكرر الاقتراح الداعي إلى أن يقلل المجلس من الوتيرة التي نجتمع بها لإجراء هذه المناقشات.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته. كما نرحب برئيس الوزراء إيفيكا داتشيتش ورئيس الوزراء هاشم ثاتشي مرة أخرى في المجلس ونشكرهما على بيانهما اليوم.

لقد كان عام ٢٠١٣ عاماً مهماً بالنسبة لبلغراد وبريشيتينا في مسيرتهما نحو تطبيع العلاقات بينهما. ومن أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي تحقق في العام الماضي، ينبغي أن يكون تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل تنفيذاً كاملاً وأكثر فعالية أولوية ملحة. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نلاحظ التقدم الملموس الذي أحرزه كلا الجانبين في الحوار الرفيع المستوى الذي يتولى تسييره الاتحاد الأوروبي والفريق العامل التقني التابع له. لقد تمخض الاتفاق، في حقيقة الأمر، عن عدد من التغييرات على أرض الواقع، مثل الانتقال التدريجي الذي تشهده هيكل الشرطة في شمال كوسوفو. وفي إطار الاستفادة من هذه الإنجازات، فإننا نتطلع إلى أن تزيد صربيا وكوسوفو من جهودهما الرامية إلى حل الخلافات المتبقية، وبخاصة في مجال إدماج القضاء. ويحدونا الأمل في أن تقود الجولة التالية من الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، المقرر عقدها هذا الأسبوع، إلى حلول يقبلها الطرفان بشأن تلك المسائل.

لمزيد من الإنجازات في الأشهر المقبلة. يجب أن تستمر كل من بلغراد وبريشيتينا في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بشأن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ولقد اتخذت بعض الخطوات، مثل الشروع في إدماج ضباط الشرطة الخاصة التابعين سابقاً لوزارة الشؤون الداخلية في شرطة كوسوفو. ومن الأهمية بمكان أن يستمر التقدم المحرز، بما في ذلك عقب عمليات الانتخابات البلدية المقبلة. ينبغي إقامة الرابطة بين البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو في أقرب وقت ممكن بعد إعادة الانتخابات البلدية في ٢٣ شباط/فبراير، وفقاً لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا جزء لا يتجزأ من مسار انضمام كلا البلدين إلى الاتحاد الأوروبي، والتنفيذ الكامل لاتفاق الحوار ضروري لإحراز التقدم. نحن محقون في الاعتراف بأن رئيسي الوزراء قد أبديا الشجاعة والقيادة السياسية في التزامهما بالعملية، لكن من الأهمية بمكان الآن أن ينفذ كلا الجانبين التفاصيل اليومية لاتفاق الحوار لكي يكون للعملية زخمها الخاص بها. ثمة حاجة إلى المزيد من الملكية على الصعيد العملي لتحويل تلك الحلول التوفيقية إلى حقائق على أرض الواقع، ولشرح العملية للناس الذين سوف تؤثر عليهم، لا سيما سكان شمال كوسوفو.

لقد رحبت المملكة المتحدة بافتتاح مفاوضات تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي أعقاب موافقة المجلس الأوروبي بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على فتح مفاوضات الانضمام مع صربيا، وموافقته على الشرط الذي يقضي بأن تقوم صربيا، قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بتطبيع علاقاتها مع كوسوفو، نتطلع إلى أن تلتزم كوسوفو رسمياً ببرنامج مماثل للإصلاح والحوار وذلك بأن تكمل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في أقرب وقت ممكن.

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إسهامهما القيم في تعزيز الاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية عن التطورات في كوسوفو خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما أود أن أشكر رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، والسيد هاشم ثاتشي على بيانتهما.

يبين التقرير الحالي للأمين العام (S/2014/68) أنه، على الرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات، لا تزال هناك تحديات قائمة. سيركز إسهامنا في مناقشة اليوم على ثلاث مسائل، هي حقوق الإنسان، والتطورات السياسية الرئيسية، وعودة الأشخاص المشردين داخليا.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، نرحب بتنظيم اجتماع تقني في ٢ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة مشروع إستراتيجية كوسوفو الجديدة لحقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. نحن نؤيد تنشيط مؤسسات حقوق الإنسان غير القضائية في كوسوفو، ونقر بالدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات الدولية في تلك العملية. ويشير التقرير إلى أن سلطات كوسوفو لم تحرز تقدماً في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو لعام ٢٠١٢، وهي توصيات تتعلق بالحقوق الثقافية، والتعليمية وغيرها من حقوق الأقليات الطائفية. ونحث السلطات على فعل المزيد من أجل تعزيز وحماية حقوق الأقليات تحسناً للمشاركة والتماسك. ونشيد بالبعثة على جهودها المستمرة، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والجهات المعنية الأخرى، من أجل النهوض باحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

كما نرحب بنجاح اختتام الجولة الثانية من الانتخابات المحلية في كوسوفو. ذلك أحد المعالم على طريق تطبيع العلاقات بين الجانبين، ويمثل خطوة كبيرة صوب تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. ونشكر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو على مساهمتهم التي لا غنى عنها في كفالة الأمن والأمان للعملية الانتخابية في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، ندين بقوة أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات ومقتل العضو في المجلس البلدي لميتروفيتشا الشمالية. فهذه المحاولة الهادفة إلى تقويض تقدم أحرز بشق الأنفس لا يمكن التسامح معها وينبغي التصدي لها بشكل حاسم.

والمسألة الأخرى التي يجب النظر فيها في هذا السياق هي تشكك الطائفة الصربية وما تبديه من مقاومة. لا تزال مهمة كسب قلوبهم وعقولهم تشكل تحدياً، ولكنها من الأمور الجوهرية لبناء سلام دائم. يتطلب تحقيق ذلك وقتاً وأن تتحلى جميع الأطراف بحسن النية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أن عملية التكامل الجارية في شمال كوسوفو ينبغي أن تكون شاملة للجميع ومتناسكة. علاوة على ذلك، وكجزء من الجهود الرامية إلى بناء مجتمع متعدد الأعراق يسوده الانسجام، يجب أن تفي كوسوفو بالتزامها بحماية حقوق الأقليات العرقية. على وجه الخصوص، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لعودة الأشخاص المشردين داخليا. وينبغي القيام بذلك عن طريق تسهيل حصولهم على السكن والخدمات الأساسية في ظل كفالة القدر الكاف من الأمن لهم. وتشكل الإستراتيجية الجديدة لإدماج الأشخاص المعادين إلى ديارهم للفترة من ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، بصيغتها التي وافقت عليها سلطات كوسوفو، تدبيراً يحظى ببالغ الترحيب في هذا الصدد.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نشي على الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، وكامل فريق بعثة الأمم

فإننا ندعو السلطات إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى إنهاء التمييز الذي يواجهه العائدون، ومنحهم فرص الوصول إلى التعليم.

ونرحب بالتحسن الذي طرأ على إطار السياسة العامة لإدارة إدماج الأشخاص المشردين العائدين مع الموافقة، في تشرين الأول/أكتوبر، على استراتيجية إدماج الأشخاص المعادين إلى ديارهم للفترة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨. ونقر بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في عملية العودة في كوسوفو، ونحث قيادة البعثة على مواصلة العمل مع السلطات في كوسوفو بشأن تلك المسألة الهامة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالبعثة، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام ظريف، على الطريقة المثيرة للإعجاب التي يضطلع بها بولايتيه.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/68) ونقر بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف. ونرحب أيضا بحضور رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، والسيد هاشم ثاتشي.

على الصعيد السياسي، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. أحرزت انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر البلدية في معظم أنحاء كوسوفو لأول مرة تحت مظلة إطار تشريعي واحد، فيما يشكل خطوة هامة في تعزيز عملية تطبيع العلاقات بين الأطراف، الأمر الذي يضع الأساس لرابطة/جمعية البلديات الصربية.

لقد حان الوقت الآن، في مرحلة ما بعد الانتخابات، لتوطيد التقدم المحرز. وهذا يعني أنه يجب على الممثلين المنتخبين في المستقبل مواصلة التعاون بشأن تنفيذ الاتفاق المبرم

فيما يتعلق بالتطورات السياسية الرئيسية، نرحب بمواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ونحث كلا الجانبين على الاستمرار في هذا المستوى الرفيع من الالتزام بالعملية.

لقد وصف إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة من خلال انتخابات حرة ونزيهة بأنه أحد الجوانب الرئيسية للاتفاق الأول المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ولهذا السبب فإننا نخطط علما على نحو خاص بانتخابات رؤساء البلديات وأعضائها التي جرت في كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر. كما نلاحظ أن الانتخابات كانت سلمية، باستثناء تلك في ميتروفيتشا الشمالية، حيث قام ملثمون مجهولون بنهب مركزي اقتراع في باسيان حيث تعرضت صناديق الاقتراع للتخريب.

ونحن نشي على حماس شعب كوسوفو للديمقراطية، كما يتضح من زيادة إقبال الناخبين بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. ونعتبر أنه من الأمور المهمة أن الناخبين المقيمين خارج كوسوفو، في صربيا والجبل الأسود، تمكنوا من المشاركة في الانتخابات. ونثني على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد. ونود أيضا أن ننوه بالدور الإيجابي الذي تضطلع به القيادة الصربية في دعم المشاركة الواسعة النطاق في الانتخابات في شمال كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير الترتيبات اللوجستية للانتخابات برغم الظروف الصعبة.

وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، نرحب بالالتزام سلطات كوسوفو بتيسير عودة صرب كوسوفو إلى ممتلكاتهم. ونعتقد أن هذه خطوة هامة في إدماج الصرب في كوسوفو بوجه عام. ومع ذلك، نود أن نرى نفس الالتزام في حالة الأقليات الأخرى التي شرد أعضاؤها. ونلاحظ من التقرير أن الأشخاص المشردين الذين يعودون يواجهون بعض التحديات، التي يرقى بعضها إلى انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي هذا الصدد،

بين بلغراد وبريشينا. وندعو الأطراف إلى مواصلة جهودها فيما يتعلق بتطبيق الاتفاق واعتماد تدابير لبناء الثقة وتحقيق تقدم في عملية المصالحة بين المجتمعات المحلية.

وفيما يتعلق بالمصالحة، يجب على الطرفين الآن تناول المسائل العالقة. وتشمل المسائل تحديد مصير الأشخاص المفقودين أو المختطفين وحماية المواقع الدينية والثقافية الهامة في منطقة كوسوفو وإعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا بصفة نهائية.

ونكرر التأكيد على أهمية مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع المستويات، بغية كفالة مشاركة المرأة في جميع مجالات صنع القرار وكفالة تلبية احتياجاتها على النحو الملائم. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على ضرورة زيادة تعزيز الأحكام المنبثقة عن هذا القرار، خاصة في قطاعي العدالة والأمن.

ونؤكد على الدور المحوري والعمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. إن دور بعثة الأمم المتحدة أساسي في هذه المرحلة الجديدة من تنفيذ الاتفاق. ومن الأهمية بمكان مواصلة التعاون المتبادل بين البعثة ومختلف الجهات الفاعلة، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو والمجتمع الدولي. لكن هذا التعاون يجب أن يظل دائما تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة. كان لتعاون الاتحاد الأوروبي دور حاسم الأهمية في تيسير الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات.

ونحن نشعر بالقلق إزاء حوادث العنف المعزولة في شمال كوسوفو خلال الانتخابات وندين اغتيال السيد ديميتري يانيتشيفيتش، عضو المجلس البلدي في ميتروفيتشا الشمالية المنتخب حديثا، في ١٦ كانون الثاني/يناير. تعرض هذه الأعمال للخطر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين.

ولذلك، نؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى الاضطلاع بدور الوساطة والتيسير بين ممثلي البلديات وطوائف الأقليات. ومن المهم أيضا أن يقابل التقدم المحرز في التحولات في هياكل الشرطة في شمال كوسوفو إحراز تقدم في مجال القضاء من أجل إنشاء نظام قضائي موحد. وبالمثل، ينبغي مواصلة بذل الجهود في جميع مجالات سيادة القانون الأخرى. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها بشأن القضايا العالقة المتصلة بالأشخاص المفقودين. إنه دين مستحق لأسر الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من اللافت للنظر عدم إحراز تقدم في ما يتعلق بالمساءلة في هذا السياق. وعلى النحو المشار إليه في مناقشة المجلس المفتوحة بشأن الحرب ودروسها (انظر S/PV.7105)، يكرر بلدي عرضه تشاطر خبراته في المهمة الصعبة المتمثلة في البحث عن الأشخاص المختفين.

وفي الختام، نؤكد على أهمية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) باعتباره صكا توجيهيا يمكن تطبيقه وأساسا لمنطقة كوسوفو لتعزيز المصالحة والاستقرار والازدهار لمجتمعاتها المحلية.

السيد أويارزابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2014/68) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالمثل نرحب بمشاركة رئيس وزراء صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، والسيد هاشم ثاتشي.

تود الأرجنتين أن تبرز، كالمعتاد، الدور الأساسي الذي تؤديه المنظمة في كوسوفو من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تعاونها مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، مع الإبقاء على المركز الحيادي تحت رعاية الأمم المتحدة.

بمجالس سيادة القانون. إن جمهورية صربيا بوجه الخصوص قد أثبتت كثيراً التزامها الصادق بعملية تطبيق الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نيسان/أبريل ٢٠١٣. نحن نشجع جميع أشكال الوجود الدولي في الميدان لمواصلة التعاون وفقاً لولاية كل تواجد، وبغية المساهمة في توطيد المنجزات وإيجاد الحلول الناجحة للمسائل المفتوحة.

على الرغم من أننا نشعر بالتشجيع كون الحالة الأمنية العامة في كوسوفو تتسم بالهدوء، لا يسعنا أن نغفل التركيز على الوضع الأمني في ميتروفيتشا الشمالية. وفي هذا السياق، ينبغي أن نؤكد أن العمل الهام لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا يزال أساسياً لتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم للعمليات السياسية، مع إيلاء اهتمام خاص لتلك المسائل المتعلقة بتنفيذ باتفاق ١٩ نيسان/إبريل.

تعتقد الأرجنتين أن من المهم جداً تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً، وأعضاء مجموعات الأقليات بحيث تتسنى لهم العودة إلى أماكنهم الأصلية والتمتع بحقوقهم الأساسية وألا يكونوا ضحايا للتمييز. ونؤيد طلب المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص المشردين داخلياً بشأن تناول قضايا التمييز، وارتفاع معدلات البطالة، وتضاؤل فرص الحصول على التعليم وعدم رد الممتلكات المستولى عليها بصورة غير مشروعة، وهي مسائل لا تزال ترتب آثاراً سلبية على عودة الأشخاص المشردين داخلياً.

نشعر بالقلق لكون معدل العودة الطوعية لا يزال منخفضاً نسبياً، مما يبين أن من الجوهرى مواصلة العمل من أجل ضمان العودة وإعادة إدماج المشردين داخلياً بصورة كاملة، بينما نسلم بأن العقوبات الرئيسية أمام زيادة معدل العودة تكمن في المسائل التي لا تزال من دون حل والمتعلقة بالممتلكات ومشاكل الأمن والتوقعات الاقتصادية الضعيفة.

من الحيوي أيضاً الاستمرار في إعطاء أولوية لمهام التغلب على آثار النزاع وتركته، بما في ذلك الحالات المتعلقة

ومن الجدير بالذكر أن الأرجنتين صوتت لصالح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، عندما كنا أيضاً عضواً في مجلس الأمن. ونحن نرى أن القرار لا يزال يشكل الإطار القانوني الدولي الواجب التطبيق في كوسوفو من أجل التوصل إلى حل شامل من خلال العملية السياسية والمفاوضات.

وقد تجلّت أهمية بعثة الأمم المتحدة مرة أخرى مع الانتهاء من العملية الانتخابية في كوسوفو. ونحن نتفق مع الأمين العام أنه ينبغي لنا أن ننوه بالقيادة التي أظهرتها بلغراد وبريشينا في الطريقة السلمية التي جرت بها تلك العملية، وبالتالي إرسال رسائل سياسية أتاحت التغلب على المخالفات الإجرائية والانتهاك من الانتخابات. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعرب عن قلقنا إزاء حوادث العنف والتخويف التي، وإن كانت معزولة ويجري التغلب عليها في نهاية المطاف، أعاقحت حرية التعبير وممارسة الحقوق الديمقراطية.

وندين بشدة الاغتيال الوحشي للعضو المنتخب في المجلس البلدي في ميتروفيتشا الشمالية، وننضم إلى دعوة جميع الأطراف إلى التعاون بشكل وثيق في التحقيق لتحديد المسؤولين عنه وتقديمهم إلى العدالة، فضلاً عن بذل قصارى الجهد لمنع وقوع هذه الحوادث في المستقبل.

نرحب بالتزام الطرفين بمواصلة الحوار الرفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة، ونبرز التقدم الكبير المحرز في تطبيق الاتفاق التاريخي المبرم في ١٩ نيسان/إبريل ٢٠١٣. ومع ذلك، يجب أن نحض على الاستمرار في متابعة تلك الجهود، وتعزيز التقدم المحرز بالفعل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء رابطة/جمعية البلديات الصربية.

وثمة مسألة معلقة تسم بحساسية خاصة، ألا وهي ضرورة التغلب على التأخيرات، والتحرك قدماً في انتقال هياكل الشرطة في شمال كوسوفو، وهي مسألة ينبغي أن تقتزن بإحراز تقدم في قضية تتعلق بالسلطة القضائية وبمجالس أخرى من

الجاد الذي يديه الطرفان خلال تلك اللقاءات. كذلك نشيد باستمرار بلقاءات الأفرقة العاملة التقنية، وما تمخض عنها مؤخراً من تقدم في تنفيذ اتفاق الإدارة المتكاملة للمعابر. يرى الأردن أن للاتحاد الأوروبي دوراً محورياً في دفع عجلة التقدم في هذا الحوار. وإذ نشيد بالجهود الجادة والمتواصلة التي تقوم بها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة كاثرين اشتون، نبين أن هذه الطاقة الأوروبية لن تساعد فقط على تجاوز تحديات المرحلة المقبلة، بل ستساهم في نشر ثقافة الحوار والتعاون في المنطقة، وستوطد أمنها واستقرارها واحترام حقوق الإنسان فيها.

يرحب الأردن باستكمال الجولة الثانية من انتخابات رؤساء البلديات في باقي أرجاء كوسوفو والتي عُقدت بشكل سلمي في مطلع شهر كانون أول/ديسمبر الماضي. ويشيد الأردن بمختلف أنواع التواجد الدولي في كوسوفو على جهودها طيلة جولات الانتخابات كافة، وتحديدًا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يَسرّت عقد الانتخابات في البلديات الشمالية، وسهلت عملية الاقتراع خارج كوسوفو. إن الانتخابات التي عُقدت في مختلف أنحاء جمهورية كوسوفو في إطار تشريعي واحد وبمشاركة واسعة من المراقبين المحليين والدوليين شكلت معلماً هاماً في مسيرة تعزيز المؤسسات الديمقراطية في كوسوفو، وكانت خطوة ضرورية لتحقيق تمثيل مشروع المجتمعات المحلية فيها. ستكون الفترة المقبلة أساسية لتعزيز النتائج الإيجابية لتلك الانتخابات.

أحاط الأردن علماً وباهتمام بما ورد في تقرير الأمين العام بشأن بقاء الحالة الأمنية العامة هادئة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى انخفاض معدلات الجريمة. وفي الوقت نفسه يُعرب الأردن عن أسفه لحادثة مقتل العضو المنتخب في المجلس المحلي لمنطقة ميتروفيتشا الشمالية، ويأمل بأن لا تؤثر هذه الحادثة المنفصلة على العملية السياسية. كما

للأشخاص المختفين. وبناء على ذلك، نجد من المشجع أن تستمر بعثة الأمم المتحدة في دعم الجهود الرامية إلى التأكد من مصير الأشخاص المختفين، ونشارك في الدعوة إلى مضاعفة الجهود والتعاون بحيث لا يكون الإفلات من العقاب القول الفصل بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

نبرز العمل الحالي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جهودها لدعم سيادة القانون، ولا سيما التعاون مع جميع الأطراف المعنية بشأن المشاكل الرئيسية في الميدان. وكما يشير حالياً تقرير الأمين العام، فإن من العناصر الأساسية للوجود الدولي في كوسوفو تعزيز مواصلة التعاون المتبادل من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تهيئة الظروف الملائمة للمراحل المقبلة من تطبيق اتفاق ١٩ نيسان/إبريل.

نختتم هذا البيان بإبراز العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد عميش (الأردن): أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الشاملة. أرحب أيضاً برئيس وزراء جمهورية صربيا، فخامة السيد إيفيتسا داتشيتش، ورئيس وزراء جمهورية كوسوفو، فخامة السيد هاشم ثاتشي، وأشكرهما على بيانيهما. لقد شهدنا جميعاً تقدماً سياسياً حقيقياً في العلاقة بين بلغراد وبرشتينا خلال عام ٢٠١٣. تمثل ذلك التقدم بشكل أساسي في الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات والذي يَسر له الاتحاد الأوروبي في شهر نيسان/إبريل الماضي. ويرى الأردن بأنه تقع على عاتق الطرفين مسؤولية البناء على الزخم الإيجابي الذي حققه هذا الاتفاق والمضي بشجاعة في معالجة العناصر المتبقية منه. وفي هذا الصدد، نشيد باستمرار الحوار المباشر برعاية الاتحاد الأوروبي بين رئيسي وزراء صربيا وكوسوفو وبالالتزام

في هذه الجلسة بوجود دولة رئيس وزراء صربيا داتشيتش وأشكره على بيانه. كما استمعت بتأن لبيان السيد تاتشي.

ونحن نحترم سيادة صربيا وسلامة أراضيها ونفهم الشواغل الشرعية لذلك البلد حيال قضية كوسوفو. ويوفر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني الضروري لإيجاد حل لقضية كوسوفو. وترى الصين ان أفضل نهج في ذلك الصدد هو التوصل الى تسوية مقبولة بشكل متبادل من خلال الحوار والمفاوضات على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار قرارات المجلس ذات الصلة.

إن الحالة الأمنية الراهنة في كوسوفو غير مقبولة بشكل عام. وأحرز الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات تقدما إيجابيا. وأجريت الانتخابات المحلية في نهاية العام الماضي. وتم التوصل الى اتفاقات بين صربيا وكوسوفو على مسائل مثل الإدارة المتكاملة للمعابر.

وتقدر الصين جهود صربيا وجهود دولة رئيس الوزراء داتشيتش الرامية الى إيجاد حلول سياسية لمسألة كوسوفو. ونناشد بلغراد وبريشينا مواصلة الحوار العملي والبناء والتنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوقيع عليها والحماية السليمة للحقوق المشروعة للطوائف وتوطيد المكاسب التي تحققت بالفعل من أجل تمكين السكان من جني فوائد السلام والتنمية في أقرب وقت ممكن، مع الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان وفي أوروبا بأكملها.

وتشيد الصين بالأعمال التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام ظريف وبجهود البعثة في مواصلة تنفيذ ولاية مجلس الأمن. ونأمل ان يؤدي الوجود الدولي، مثل بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، الى تعزيز تنسيقها وعملها بشكل متآزر لكي تضطلع بدور إيجابي وبناء في تسهيل التوصل الى حل لقضية كوسوفو.

يدعم الأردن دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وأنشطتها كافة.

كما يدعم الأردن دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وأنشطتها كافة، ويثني على مواصلتها تيسير تنفيذ ما يتعلق بقطاع سيادة القانون ضمن الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات.

يرى الأردن انه لا بد من الاستمرار في المعالجة الجدية لجميع المواضيع التي خلفها الصراع والتي لها أثر كبير على الحالة النفسية الجماعية لمختلف المجتمعات، كموضوع معرفة مصير المفقودين والعائدين والطوائف. ونشيد في هذا الصدد بالتزام سلطات كوسوفو بتيسير عودة صرب كوسوفو المشردين الى ديارهم والذي أعرب عنه رئيس الوزراء تاتشي خلال زيارته الأسر العائدة في قرية فيداني بمناسبة عيد الميلاد الأرثوذكسي. ويحدونا الأمل في ان تواصل بعثة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الإسهام في إيجاد حلول لجميع تلك المواضيع بهدف بناء الثقة وتحقيق مصالح أعمق في المنطقة.

لقد اعترف الأردن باستقلال كوسوفو في عام ٢٠٠٩، وأصبح الاستقلال واقعا قانونيا. وقد أحطنا علما بجميع التطورات الإيجابية التي حدثت في كوسوفو منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ونشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالتالي، نرى انه سيكون من المفيد في هذه المرحلة ان يتاح للأطراف المزيد من الوقت ما بين فترات تقارير الأمين العام الفصلية ومناقشات مجلس الأمن لها بهدف التركيز على الحوار وتنفيذ الاتفاق. ختاماً نعرب عن تقديرنا لجهود رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وجهود جميع العاملين المبذولة في تنفيذ ولاية البعثة في مختلف المجالات.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود ان أشكر الممثل الخاص للأمين العام ظريف على إحاطته الإعلامية. وأرحب

البلديات الصربية تتمتع بسلطات حقيقية. ولا يمكن الفصل بين هاتين العمليتين.

وعلى نحو ما ورد في تقرير الأمين العام، فإن عددا متزايدا من ضباط الشرطة الصرب السابقين من شمال كوسوفو يوقعون عقودا مع شرطة كوسوفو. وذلك دليل على نجاح الحوار بين الطرفين بشأن تلك المسألة.

إضافة إلى ذلك، ناشد كلا الطرفين مواصلة مناقشة إنشاء الهياكل القضائية، التي ستساعد أيضا على تعزيز الثقة فيما بين السكان المحليين في ذلك الإطار الدستوري الجديد.

وأخيرا، ناشد الطرفين تعزيز حماية الأقليات على أرض الواقع. ولا يزال تدني عدد اللاجئين العائدين إلى كوسوفو داعيا للقلق. وتظل إعادة الثقة بين الطوائف السبيل الوحيد لكي تفتح كوسوفو وصربيا معا صفحة جديدة في تاريخهما يركز بقوة على تحقيق السلام والتعاون الإقليمي.

كما ينبغي أن يبدأ في عام ٢٠١٤ تنفيذ قرار فتح باب مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع صربيا من ناحية، والموافقة على تفاوض المفوضية الأوروبية على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو من الناحية الأخرى. وحدد الاتحاد الأوروبي تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو باعتباره المعيار المشترك لاندماجهما في الاتحاد الأوروبي. وعلينا في الوقت الحالي أن نكفل بقاء كلا الطرفين ملتزمين بشكل بناء في الأجل الطويل نحو تحسين علاقتهما.

كما أن عام ٢٠١٤ سيكون أيضا عام الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وينبغي أن يراعي هذا الاستعراض التطورات الجارية في السياق الإقليمي، من جهة، ورغبة سلطات كوسوفو في تولي المزيد من المسؤوليات في سياق سيادة القانون، من جهة أخرى. ومن ثم، فإنه سيكون في سياق شراكة أكبر سيسعى الاتحاد من خلالها إلى مساعدة كوسوفو على تعزيز مؤسساتها،

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية والسيد إيفيكا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، على بيانتهما.

ويقيم تقرير الأمين العام (S/2014/68) العام التاريخي ٢٠١٣. ويشكل اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين صربيا وكوسوفو تحت إشراف الاتحاد الأوروبي والمثلة السامية خطوة غير مسبقة في تطبيع العلاقات بين البلدين. كما أنهى الطرفين على سعيهما الدؤوب للحوار منذ ذلك الوقت. وأثبتت التطورات على أرض الواقع تحقيق الآمال التي بعثت في الربيع. وتمثلت المناسبة التاريخية الأخرى في الأشهر الماضية في عقد الانتخابات البلدية في جميع أنحاء كوسوفو. وللمرة الأولى، أدلى جميع المقترعين في كوسوفو بأصواتهم في سياق دستوري فريد. وتدل نسبة المشاركة العالية نسبيا في جميع أنحاء الإقليم، مع أنها متدنية بشكل طفيف في شمال نهر إيبار، على ملكية سكان كوسوفو الصرب للنظام الدستوري بشكل مطرد. وتعكس تلك المناسبات بداية مرحلة في أدنى مستوى لمجتمع كوسوفو وأعلاها على السواء.

ويدعونا الأمين العام، في تقريره، إلى التطلع إلى العام المقبل. وفي سياق اتسم بإجراء الانتخابات، لا بد أن يستمر الاتجاه الإيجابي. ومن واجبا أن نبقي متنبهين لاستمرار الحوار والتطورات السياسية في الدولتين.

وفي ذلك الصدد، سنواصل التركيز على المراحل الهامة لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين بريشتينا وبلغراد. وتم التأكيد عن حق على جانبين في تقرير الأمين العام ألا وهما: استمرار تفكيك الهياكل الصربية الموازية في شمال كوسوفو وإدماجها في مؤسسات كوسوفو، وأيضا إنشاء رابطة/جمعية

الانتخابات الأولى التي تُجرى بموجب إطار تشريعي واحد، وشملت البلديات الأربع في شمال كوسوفو، وهو أمر في غاية الأهمية. وتشهد الانتخابات، برغم بعض الحوادث الأمنية التي شابتها، على تصميم سلطات كوسوفو على بناء مستقبل للدولة تنعم فيه بالديمقراطية وتعدد الأعراق.

ونحث على إجراء انتخابات اختيار عمدة ميتروفيتشا الشمالية، المقررة في وقت لاحق من هذا الشهر، بصورة سلمية ونزيهة.

وقد سمحت الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات لصربيا وكوسوفو بالمضي قدما في مسار كل منهما من أجل الاندماج في أوروبا بصورة أوثق. وبالنسبة لصربيا، فإن الجولة الأولى من محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير، وبالمثل، إعلان المفوضية الأوروبية اعترافها اختتام مفاوضات إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو خلال عام ٢٠١٤، يمثلان قرارين تاريخيين يعترفان بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء تاتشي من أجل المصالحة بين صربيا وكوسوفو وتحقيق الاستقرار والازدهار في كوسوفو نفسها.

وبينما نشي على التقدم المحرز حتى الآن، نشير إلى أنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل لتنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل. وعلى سبيل المثال، سيكون من المهم التوصل إلى اتفاق حول النظام الأساسي لرابطة/جمعية البلديات الصربية وبخصوص إنشائها. ولا يزال هناك أيضا المزيد من العمل الواجب القيام به في شمال كوسوفو لإنشاء منظومة محاكم فعالة. ونأمل أن يتمكن رئيس الوزراء من إحراز تقدم بشأن هذه المسألة عندما يجتمعان في وقت لاحق من هذا الأسبوع في بروكسل.

ومما يثلج صدر أستراليا حقيقة أن الحالة الأمنية الإجمالية ظلت هادئة عموما في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير،

وهو أمر ذو أهمية حيوية لسيورها على الطريق المفضي إلى الاندماج في أوروبا.

وينبغي أن يلاحظ المجتمع الدولي كل هذه التطورات الإيجابية. وقد حان الوقت لكي تكيف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجودها مع الحالة على أرض الواقع، وذلك بالاتفاق مع سلطات كوسوفو واستنادا إلى احتياجاتها الفعلية.

وأخيرا، فإننا نعتقد، مثلما ذكرت الوفود الأخرى خلال هذه الجلسة، أن متابعة مجلس الأمن لهذه المسألة ينبغي أن تمثل بدرجة أكبر انعكاسا لواقع العلاقات بين الأطراف، وأنه ينبغي لنا النظر في تقليل تواتر المناقشات بشأن هذه المسألة.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص ظريف على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نشكر رئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء تاتشي على عرض وجهات نظرهما القيمة بشأن التطورات في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتشيد أستراليا بالتقدم الكبير الذي أحرزه رئيسا الوزراء على الصعيد السياسي في الاجتماعات التي عقدها مؤخرا بشأن تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل لتطبيع العلاقات. وننوه ونشيد أيضا بجهود الوساطة المستمرة التي تبذلها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي آشتون. ونثني على الجهود التي تبذلها صربيا وكوسوفو كلتاهما في تنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بما في ذلك التقدم الكبير المحرز في إدماج أفراد وزارة الداخلية الصربية في شرطة كوسوفو. وهذه مهمة حساسة ستعزز، عند الانتهاء منها، الأمن والاستقرار في كوسوفو.

كما نرحب بإجراء انتخابات العمدة والمجالس البلدية خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ووفقا لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، فقد كانت تلك

الماضي. وهي تمثل في الحقيقة خطوة هامة على طريق تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بين بلغراد وبريشينا.

وعلى الرغم من التحديات الطفيفة التي لوحظت خلال الانتخابات، فإن التعاون الطيب بين سلطات كوسوفو والممثلين المحليين لصرب كوسوفو الذي أدى إلى نجاح الانتخابات جدير بكل ثناء. وسأعنتم هذه المناسبة لأهني السيد إيفيتسا داتشيتش والسيد هاشم ثاتشي على قيادتهما الواضحة في ما يتعلق بالنجاح الملحوظ في تنفيذ الاتفاق. ونشيد بهما على وجه الخصوص لاستمرارهما في العمل معا بتيسير من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين آشتون. ونحن على ثقة بأن الطرفين سيتوصلان إلى تفاهم مشترك بشأن أشد المسائل الخلافية بينهما، وذلك بفضل ما يبديانه من إرادة سياسية وروح طيبة.

وبخصوص الحالة الأمنية، بينما نلاحظ أن كوسوفو ما زالت تنعم بالهدوء عموماً، ندين بشدة قتل عضو منتخب في مجلس بلدية ميتروفيتشا الشمالية بالقرب من مسكنه في ١٦ كانون الثاني/يناير. ونحن على دراية بإدانة سلطات كوسوفو وممثلي صرب كوسوفو المحليين والحكومة الصربية لجريمة القتل هذه، ونشدد على ضرورة عمل جميع الأطراف المعنية معا من أجل تقديم الجناة إلى العدالة.

وبخصوص حقوق الإنسان، نخطط علماً بعدم إحراز تقدم في تنفيذ توصيات أمين المظالم، وخاصة في ما يتعلق بثقافات طوائف الأقليات وتعليمها ونصيبها من التمثيل في وسائط الإعلام. وندعو سلطات كوسوفو إلى إيلاء اهتمام خاص للمسائل التي تواجه الأقليات. ونرحب بالاجتماع الفني الذي نظمه مكتب الحكم الرشيد في مكتب رئيس الوزراء في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة مشروع استراتيجية كوسوفو الجديدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. ونعتقد أن مشاركة الشركاء الدوليين في هذه المناقشة، بالنظر

ولا سيما انخفاض عدد البلاغات المتعلقة بحوادث تؤثر على الأقليات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وندين إطلاق النار على ديميتري يانيتشيفيتش، عضو مجلس بلدية ميتروفيتسا المنتخب حديثاً في ١٦ كانون الثاني/يناير. ونرحب بتعهد السلطات الكوسوفية بالتحقيق في مقتله وبتهئية بيئة آمنة في ميتروفيتشا الشمالية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن معدل العودة الطوعية لا يزال منخفضاً نسبياً، ونشجع سلطات كوسوفو على مواصلة التصدي للتمييز والعمل على توفير فرص أفضل للتعليم والعمالة، ولا سيما لمجموعات الأقليات والعائدين. وفي هذا السياق، نحث كوسوفو أيضاً على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل حماية مواقع التراث الثقافي والديني التي أعدت وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو قائمة بها مؤخرًا.

مما لا شك فيه أن عام ٢٠١٣ كان سنة إيجابية على صعيد العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ونشجع رئيسي الوزراء على مواصلة التعاون بصورة بناءة في العام الحالي في الحوار الجاري بوساطة الاتحاد الأوروبي، فيما تتصدى بعثة الأمم المتحدة لأي تحديات أخرى أمام تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات. ولأن عام ٢٠١٤ هو سنة انتخابات في كل من صربيا وكوسوفو، يحدونا الأمل في أن يحافظ الطرفان على نفس وتيرة الحوار السياسي وأن يواصلوا تعزيز الاستقرار والازدهار في كوسوفو.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونثني على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ظل قيادته. وأرحب بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، ممثل كوسوفو، في المجلس اليوم. ونشكرهما على بيانتهما اليوم.

في المجال السياسي، ترحب رواندا بالانتهاء من الانتخابات البلدية في كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، على إسهامها القيم في مجال الرصد وتقديم المشورة في مجال سيادة القانون. وقد أحاطت رواندا علماً بتقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (S/2014/68)، المرفق الأول) في هذا الخصوص.

وأود أيضاً أن أثني على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إسهامها المستمر. ومن المهم جداً مواصلة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تقديم مساعدهما لشعب كوسوفو في هذا الصدد. الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد منغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على عرضه تقرير البعثة (S/2014/68). وأود أيضاً أن أهنيئ رئيس الوزراء ثاتشي والسيد تاديتش على عرضيهما.

يهنيئ وفد بلدي مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة في تعزيز السلام والاستقرار واحترام سيادة القانون في كوسوفو والمنطقة بأسرها، والمتمثلة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، اللذين يعملان في تعاون وثيق مع البعثة في الميدان.

ويبين تقرير الأمين العام إحراز تقدم كبير على المستوى السياسي، وذلك بفضل الإرادة السياسية لبريشتينا وبلغراد ورغبتهما في تنفيذ الاتفاق على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين الطرفين.

إننا سعداء بالتقدم السياسي الذي ظهر من خلال تنظيم الانتخابات البلدية في مختلف المدن. وينبغي أن يشجع المجتمع

إلى خبرتهم، قد أسهم في صياغة استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان. ونثني على جميع الشركاء، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب الأوروبي في كوسوفو والمجلس الأوروبي، لمشاركتهم في هذه المناقشة.

وبشأن عودة المشردين، نقدر التقييم الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، السيد تشالوكا بياني، الذي زار كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ونشيد بالتطورات الإيجابية ذات الصلة بالتشريعات والسياسات، ونعتقد أنه ينبغي لسلطات كوسوفو، جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الجهات المانحة، العمل معاً للتصدي للتحديات المحددة التي تواجه العودة الطوعية والأمن للمشردين. ومن الضروري بوجه خاص بذل جهود متضافرة لمواجهة التمييز وارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص الحصول على التعليم واسترداد الممتلكات المحتلة بشكل غير قانوني. ونعتقد أن البحث عن حلول للمسائل التي حُددت سيتطلب زيادة عدد عمليات العودة الطوعية والأمن للمشردين إلى ديارهم.

وفي السياق ذاته، أود أن أثني على بادرة السيد ثاتشي الذي زار اثنتين من الأسر العائدة في ٧ كانون الثاني/يناير بمناسبة عيد الميلاد لدى الطائفة الأرثوذكسية، وعلى التزامه بتيسير عودة المشردين من صرب كوسوفو إلى ديارهم وممتلكاتهم.

من جانب آخر، نأسف لملاحظة عدم شروع بلدية راهوفيتس بعد مرة أخرى، في تنفيذ القانون المتعلق بقرية فيليكا هوتشا، على الرغم من الضغوط المستمرة التي تمارسها السلطات المركزية والمجتمع الدولي. وليس ثمة شك في أن استمرار تلك المشكلة سيؤدي إلى مواصلة تقويض التعايش الجيد بين كلا الطائفتين.

كوسوفو، تنفيذًا للاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا. ورغم بعض الحوادث، ضمن التزام المسؤولين السياسيين من كلا الجانبين، والدعم الكبير الذي قدمه الشركاء الدوليون، لا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، نجاح الانتخابات البلدية، بما في ذلك في البلديات الأربع الواقعة في شمال كوسوفو. إننا واثقون من أنه سيتم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم انتخابات جزئية في ٢٣ شباط/فبراير، لاختيار رئيس بلدية ميتروفيتشا الشمالية، وأن تجري الانتخابات في ظل أفضل الظروف الممكنة.

وبمجرد اتخاذ هذه الخطوة، فإننا نشجع القادة الصرب وقادة كوسوفو على التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب إنشاء بلديات ذات أغلبية صربية في أقرب وقت ممكن. وفي معرض القيام بذلك، ستسري بشكل كامل أحكام الاتفاق التاريخي الذي أبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

بالإضافة إلى الانتخابات البلدية، أدى الحوار بين بلغراد وبريشينا، الذي يسره الاتحاد الأوروبي، إلى إحراز تقدم في مجال التفكيك التدريجي للهياكل الموازية، ولا سيما داخل الشرطة، وكذلك فيما يخص إدارة المعابر الحدودية، مع إدخال إجراءات جديدة لتحصيل الرسوم الجمركية. وستشكل جلسة الحوار المقبلة التي ستعقد في بروكسل في ١٢ شباط/فبراير فرصة، نأمل، في أن تحقق تقدما فيما يخص تنظيم العدالة.

يجب أن يصاحب تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا مواصلة الإصلاحات الرامية إلى ضمان سيادة القانون في كوسوفو بشكل نشط. ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تضطلع بدور رئيسي في ثلاثة مجالات: يتمثل الأول في مساعدة سلطات كوسوفو على تعزيز مؤسساتها؛ والثاني في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وأخيرا في الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب ومكافحة

الدولي هذا التقدم. لكن يشير التقرير إلى الصراعات السياسية في شمال كوسوفو، حيث قام المعارضون لاتفاق بروكسل الذي أبرم بين بريشينا وبلغراد بمسيرة احتجاجا على الحملة الانتخابية. إننا ندعو بإلحاح جميع الأطراف المعنية لإجراء حوار مفتوح من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول. فيما يتعلق بالأمن، يشير التقرير إلى انخفاض واضح في معدل الجريمة وأعمال العنف المرتكبة بين الطوائف. إننا نشجع السلطات على مواصلة دورها في مجال الحفاظ على النظام العام. ويهنئ وفد بلدي البعثة على الأنشطة التي تقوم بها لتعزيز قدرة الوزارات المعنية بصيانة وتعزيز السلم والأمن الداخليين.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يؤكد التقرير أيضا الصعوبات المتعلقة بتنفيذ توصيات بشأن عودة المشردين داخليا واللاجئين. ونشجع قادة كوسوفو على تهيئة الظروف المواتية لعودة هؤلاء الناس، ولتنظيم إعادة الإدماج الاجتماعي، ورد الممتلكات إلى أصحابها الأصليين، مما سيشجع بناء الثقة بين مختلف المجتمعات المحلية.

في الختام، تود تشاد الشاء على الدور الهام الذي اضطلعت وتضطلع به البعثة، وغيرها من الأطراف الفاعلة في أزمة كوسوفو. وفي ذلك الصدد، تدعو تشاد المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى دعم البعثة حتى انتهاء ولايتها الخاصة بالاستقرار في كوسوفو.

السيد ميس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أرحب أنا أيضا بالمثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظريف، وأشكره على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بدولة السيد إيفيكا تاديتش، رئيس وزراء صربيا، ودولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو وأشكرهما على عرضيهما.

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أجريت انتخابات بلدية لأول مرة في جميع أنحاء إقليم كوسوفو بموجب قانون

الإفلات من العقاب، على أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمزاعم الاتجار بالأعضاء.

تولي لكسمبرغ أهمية خاصة لمصير ١٧٢١ شخصا لا يزالون في عداد المفقودين منذ نهاية الصراع في كوسوفو. ونرحب بحقيقة شروع السلطات الصربية، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبمحضور سلطات كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في أعمال الحفر في كانون الأول/ديسمبر على طول طريق رودنيكا في راسكا في صربيا، حيث تم اكتشاف مقبرة جماعية. وبعد إحالة القضية إلى قاضي التحقيق، فإننا نشجع على استعادة الرفات في أقرب وقت ممكن، من أجل تمكين الأسر من تحديد مصير أقاربها.

بينما، من المزمع عقد انتخابات مهمة في عام ٢٠١٤، أود أن أشيد برئيسي الوزراء على مثابرتهم وشجاعتهم السياسية. وأود أيضا أن أهنئ السيدة كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على المهارة والكفاءة التي لا تزال تيسر بهما الحوار الرفيع المستوى. ويجب أن يشجع حتما، افتتاح مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع صربيا في ٢١ كانون الثاني/يناير، واستمرار المفاوضات بهدف إبرام اتفاق الاستقرار والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، بلغراد وبريشيتينا على التحرك بحزم وعلى نحو لا رجعة فيه صوب إجراء إصلاحات، وتطبيع العلاقات بينهما.

على مستوى مجلس الأمن، وبالنظر إلى الحالة الميدانية الجديدة، التي تتميز باستقرار الحالة الأمنية، وزيادة مشاركة الاتحاد الأوروبي، فإننا نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه سابقا زملاؤنا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأردن وفرنسا بأنه قد حان الوقت لإعادة النظر في الوتيرة التي يتناول بها مجلس الأمن الحالة في كوسوفو وأنشطة البعثة. ومما لا شك

بما أن المنظور الأوروبي لصربيا وكوسوفو سينتجسد خلال الأعوام القادمة، ستتضاءل الحاجة لمشاركة الأمم المتحدة في كوسوفو. وندعو قادة ومواطني البلدين إلى مواصلة إظهار الالتزام والشجاعة اللازمين لتحقيق المستقبل الأوروبي المشترك. إن لكسمبرغ ملتزمة بدعمهم على طول هذا المسار. الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ليتوانيا.

أود أن أبدأ بشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر السيد إيفيكا تاديتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم ثاتشي ممثل كوسوفو على بيانيهما. واليوم، يجتمع مجلس الأمن للمرة الثالثة منذ توقيع الاتفاق التاريخي بين بلغراد وبريشيتينا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد حدث الكثير خلال تلك الفترة. وفيما يتعلق بالاتفاق المكون من ١٥ نقطة بين بلغراد وبريشيتينا، تمت معالجة الكثير من عناصر خطة التنفيذ. وليتوانيا تشجع القادة السياسيين من الجانبين على مواصلة السير على طريق المصالحة والحفاظ على التقدم المحرز في حل القضايا العالقة.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، تحت الرئاسة الليتوانية، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي على ولاية التفاوض من أجل الانضمام مع صربيا، حيث بدأت مفاوضات الانضمام في ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام. كما بدأت المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. ولجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأثر العميق لآفاق الاندماج الأوروبي تأثير واضح على طريقي الاتفاق. وانتخابات رؤساء البلديات والانتخابات البلدية التي عقدت في كوسوفو في العام الماضي كانت هي الأولى من نوعها التي تعقد في

وليتوانيا ترحب بالدور الذي تواصل تلك البعثة القيام به في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وملاحقة جرائم الحرب ومكافحة الإفلات من العقاب.

وما زال يتعين تحقيق الأهداف النهائية لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، وإن كان المشهد السياسي قد تغير بشكل جذري. ولا بد أن يؤخذ الواقع الجديد في الاعتبار، وهو ما تم بالفعل من قبل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ونحن نشجع الجانبين وقادتهم على مواصلة إبداء الحسم اللازم لتحقيق المستقبل الأوروبي المشترك والإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة. والتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو قد تكون له آثار إيجابية غير مباشرة على البلدان المجاورة.

وفي ضوء التقدم الكبير الذي تحقق على أرض الواقع، قد نؤيد إعادة النظر في وتيرة رفع التقارير إلى المجلس - كما ذكر ممثلو الولايات المتحدة ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والأردن وفرنسا بالفعل - وذلك بغية خفض وتيرة تلك الاجتماعات. وأود أن أشد أيضاً على أهمية تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية على أرض الواقع، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والدعم الواسع من جانب كل الطوائف في كوسوفو وصربيا لكل التدابير التي يتخذها قادتهم صوب تطبيع العلاقات والاندماج الأوروبي أمر حيوي الأهمية لتحقيق النجاح. وينبغي أن يستمر الانخراط الكامل للمجتمع الدولي ودعمه للجهود التي تبذلها الأطراف حفاظاً على التقدم المحرز حتى الآن.

أستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس.

طلب السيد ناتشي الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ناتشي (تكلم بالألبانية؛ والترجمة الشفوية وفرها الوفد): أود أن أضيف تعليقاً فيما يتصل بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

كل بلديات كوسوفو تحت إطار تشريعي واحد. والانتخابات الفرعية الوشيكة في متروفييتشا الشمالية يوم ٢٣ شباط/فبراير ينبغي أن تكون حسن الختام لتلك العملية الانتخابية الحاسمة. ونحن نقدر دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجهات الفاعلة ذات الصلة الأخرى في تيسير تلك الانتخابات. وفي نفس الوقت، نود الإشارة إلى أنه ينبغي استكمال إصلاح أوسع للنظام الانتخابي في كوسوفو قبل عقد الانتخابات التشريعية في وقت لاحق من هذا العام.

وإلى جانب تهيئة فرص جديدة، فإن التقدم على مسار الاندماج الأوروبي واتفاق النقاط الخمس عشرة يتطلب بذل جهود ملموسة على أن تحقق نتائج في إطار زمني معقول. وتبادل ضباط الاتصال، وإحراز تقدم في مجال الإدارة المتكاملة للحدود والشرطة وتحصيل الجمارك هو قليل من الأمثلة الجيدة. وإدماج القضاء والتنفيذ الصحيح للاتفاقات بشأن الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتطبيق الموحد لقانون كوسوفو في جميع أنحاء الإقليم ليست سوى بعض المجالات المطلوب تحقيق مزيد من التقدم بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن استمرار بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تقديم المساعدة أمر لا غنى عنه. ونحن نقدر الدور الهام الذي لا تزال هذه البعثة تضطلع به في تعزيز سيادة القانون. وينبغي التركيز بشكل محدد الآن على الاندماج الكامل لسيادة القانون والمؤسسات البلدية في الشمال تحت ولاية قضائية واحدة لكوسوفو.

وقبل خمسة أشهر، وخلال هجوم لكمين على سيارة كانت تقل موظفين من أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وهو أول هجوم من هذا النوع منذ نشر البعثة في عام ٢٠٠٨، قتل موظف جمارك ليتواني. وليتوانيا تحت السلطات ذات الصلة كافة على التعاون بغية تقديم مرتكبي ذلك العمل للعدالة.

٢٠١٤، بما في ذلك عن طريق معالجة القضايا الأخرى التي قد تكون محل اهتمام أو مثار قلق للمساعدة على تحسين علاقات الحوار. وأود أن أشدد أيضاً على أن جمهورية كوسوفو قد احترمت كل الاتفاقات التي أبرمت حتى الآن، وندعو صربيا إلى زيادة التزامها بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بدأنا في تنفيذ الاتفاق بشأن تحصيل الرسوم الجمركية على الحدود. وتساورنا أيضاً مع مجلس إدارة بشأن إنشاء صندوق لتنمية البلديات في شمال كوسوفو. وفي اجتماعنا المقبل، الذي سيعقد في بروكسل في ١٢ شباط/فبراير، سوف نناقش نظام العدالة على أساس اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، ووفقاً له. ودولة كوسوفو ستتصرف بمسؤولية في الحوار لتطبيع العلاقات الثنائية بين الدول مع صربيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٧:١٥.

عودة النازحين - الصرب - إلى ديارهم وممتلكاتهم مستمرة. وكريست للوزراء، قمت أنا شخصياً بزيارتهم وتحديث معهم. وقد عملنا على تهيئة الظروف الأمنية لاستيعابهم وتمكينهم من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. وأنا، شخصياً، أشجعهم على العودة إلى كل أراضي جمهورية كوسوفو. وأثق تمام الثقة بالقول إن هذه العملية سوف تستمر، وجميع المؤسسات في كوسوفو، على المستوى الوطني وكذلك على المستويات المحلية، ستكون مستعدة لتقديم المساعدة للعائدين. أما بالنسبة للصراع الدائر في سوريا، فإن كوسوفو ليست الوحيدة، ولكن هناك بلدان أخرى في المنطقة كان لديها متطوعين يذهبون إلى هناك للقتال. وكريست للوزراء، فإنني أعتر كثيراً بالقول إننا اعتمدنا في الأسبوع الماضي تشريعاً يمنع مشاركة مواطني كوسوفو في النزاع في سوريا، أو في أي بلد آخر.

وفيما يتعلق بالحوار المستمر، أريد أنؤكد أنه تمخض عن نتائج ملموسة بالنسبة لكوسوفو في تحسين حياة مواطنيها وتسهيل الطريق صوب الاندماج الأوروبي. لقد أفضى الحوار إلى تحسينات في العلاقات بين كوسوفو وصربيا ووجه رسالة إلى المنطقة. وحكومة كوسوفو ستواصل الحوار في عام